

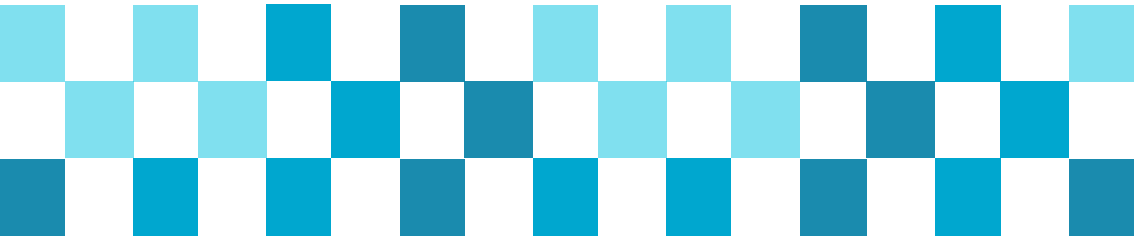
DCAF Le Centre pour la
gouvernance du secteur
de la sécurité, Genève
20^{ÈME} ANNIVERSAIRE



مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية
مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية
Centre d'Etudes en Droits Humains et Démocratie

الحكامة الأمنية على المستوى المحلي

أشغال ندوة



DCAF Le Centre pour la
gouvernance du secteur
de la sécurité, Genève
20ÈME ANNIVERSAIRE



مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية
مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية
Centre d'Etudes en Droits Humains et Démocratie

الحكامة الأمنية على المستوى المحلي

أشغال ندوة

مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية:

منظمة غير حكومية مستقلة تعمل من أجل النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية من خلال الدراسات، والتكوين، والنقاش والترافع / المغرب.

مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن:

منظمة دولية متخصصة في مجال إصلاح وحكامه قطاع الأمن / سويسرا.

الحكامه الأمنية على المستوى المحلي

شتتبر: 2020

الإيداع القانوني: 2020MO3456

ردمك: 978-9954-9424-9-9

المطبعة: مطبعة البيضاوي

الفهرس

- 7 تمهيد
- 11 الجلسة الافتتاحية
- 13 - كلمة سيسيل لاغوت
- 17 - كلمة الحبيب بلكوش
- 21 الجلسة الأولى، شرطة القرب لماذا؟
- عمر بنصغير
- 23 شرطة القرب بالمغرب، الأهداف المرتكزات والإنجازات
- 27 - أيمن أيوب
- شرطة القرب، لماذا؟
- 31 - إلك ديفرو
- شرطة القرب

- الجلسة الثانية: الحكامة الأمنية على المستوى المحلي: أي دور للمنتخبين
والجماعات المحلية؟ 39.....
- 41..... - محمد الصديقي
الحكامة الأمنية على المستوى المحلي: أي دور للمنتخبين
- 45..... - خديجة الناصري
دور المنتخبين المحليين في الحكامة الأمنية من خلال الشرطة الإدارية
- 53..... - فريد بونوار.....
الحكامة الأمنية الجيدة على المستوى المحلي، ما هو دور المنتخبين؟
- 57..... الجلسة الثالثة، سياسة التواصل في المجال الأمني
- 59..... - إحسان الحافظي
سياسة التواصل في المجال الأمني: حالة المغرب
- 71..... - ميكائيل جونيويو.....
استراتيجية التواصل داخل منطقة الشرطة، نموذج منطقة مونتغمري
- 79..... الجلسة الرابعة: استراتيجية التعاون بين قطاع الأمن والمجتمع المدني
- 81..... - كريمة مكيكة.....
العنف ودور المجتمع المدني بالمغرب
- 89..... - فريد بونوار.....
دور المواطن في تعزيز الأمن الحضري

- 95 الحبيب بلكوش -
الحكامة الأمنية، أي دور للمجتمع المدني؟
- 99 أيمن أيوب -
المجتمع المدني والحكامة الأمنية المحلية؛ تجربة مجالس الأمن المجتمعي
اللسطينية نموذجاً
- 103..... التقرير التركيبي حول ندوة الحكامة الأمنية على المستوى المحلي
- 105..... ندوة الحكامة الأمنية على المستوى المحلي - تقرير تركيبي



تهديد

تطرح مسألة الأمن نفسها بقوة في المجتمعات المعاصرة، التي تعرف تحولات وتواجه تهديدات متنامية في مجال الجريمة والجريمة العابرة للحدود والإرهاب؛ خاصة وأن وسائل الاتصال الجديدة في عصر المعلومات، ولاسيما الشبكات الاجتماعية، تيسر النشر السريع للمعلومات الصحيحة منها أو الزائفة - والتي قد تنمي الشعور بانعدام الأمن.

لمواجهة هذه الإشكاليات الجديدة، يبدو من الضروري ابتكار استراتيجيات للأمن الداخلي، من خلال اقتراح حلول فعالة وملائمة، عبر تطوير طرق التدخل، وفتح قنوات جديدة للحوار والتشاور.

ولا شك أن الرهان الأمني ذو أهمية كبيرة في المغرب، الذي يعرف تغيرات اجتماعية بارزة - تعمير متزايد ومكثف، مشاكل اجتماعية متواترة، وخصاص في آليات الوساطة - ويتعرض لضغوط قوية، مثل تدفقات الهجرة، وتهديدات الشبكات الإرهابية والإجرامية. وفي هذا السياق، يبدو من الضروري توفير نماذج أمنية جديدة، يشكل القرب أحد مكوناتها الأساسية، وتسمح بتوفير السلامة والسكينة للمواطنين، ومكافحة الجريمة بفعالية، من خلال تعزيز الثقة بين الأمن والساكنة. كما يتطلب هذا النموذج، الذي تشكل الوقاية إحدى ركائزه، بناء حوار فعلي، من خلال الإصغاء بشكل أفضل للمواطن، والمشاركة المباشرة عبر الجمعيات أو الهيئات التمثيلية في هذه السيرة.

لقد اكتسب الفاعلون المغاربة مهارات وخبرة خاصة في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، تقوم الاستراتيجية الجديدة للمديرية العامة للأمن الوطني على القرب من المواطن، والتنسيق الفعال والتواصل والتفاعل والانفتاح. وقد تم إنشاء وحدات جديدة، وإنجاز تجارب نموذجية في مناطق عالية الخطورة إضافة إلى حملات تواصلية تستهدف المواطنين والشباب. كما يتم التعاون، أيضا، مع الفاعلين الجمعيين في الميدان، خاصة الذين يشتغلون مع الفئات الهشة (الأطفال، والنساء ضحايا العنف، والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، الخ).

ومع ذلك، تظل التحديات كبيرة. فالتغيير لا يتطلب فقط جهودًا متواصلة لتثبيت ثقافة جديدة ومقاربة جديدة، بل يستلزم أيضًا المرافقة لاقتسام وتعميق الدروس والتجارب وتقييم العمل المنجز، لضمان تملك أفضل لهذه الدينامية من قبل مختلف الفاعلين المعنيين، بما في ذلك مكونات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمنتخبين.

ويمكن لهذه السيرورة أن تساعد في توطيد الثقة بين الشركاء، ورصد التحديات والأولويات، وفهم دور كل منهم بشكل أفضل ضمن مخططات العمل والاستراتيجيات، وبالتالي العمل على ضمان أفضل لسلامة وأمن وحقوق المواطنين.

في هذا السياق، نظم مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية ومركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، خلال شهر دجنبر 2019، ندوة لمدة يوم واحد، أتاحت عرض ومناقشة التجارب والإنجازات والتحديات من وجهة نظر أصحاب القرار، كما من زاوية نظر الفاعلين المعنيين بالمساهمة في توفير الأمن اللازم للطمأنينة والرفاه والتمتع بالحقوق.

وقد بدا لنا أن إلقاء نظرة على تجارب أخرى أمر مهم للغاية، من أجل الاطلاع على الممارسات الجيدة وتجنب الإخفاقات، حيث سمحت خبرة

مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن وخبرة الجهات الأوروبية الأخرى المشاركة بالاطلاع على تجارب من سياقات مختلفة وتبادل الرأي بخصوصها.

واستناداً إلى هذه المبادئ وخبرات المنظمات الشريكة، شكلت الندوة فرصة لتعزيز الحوار بين السلطات العمومية وهيئات المجتمع المدني، بهدف تحسين إدارة قطاع الأمن على المستوى المحلي في المغرب.

وقد شمل التبادل عددا من المحاور ذات الأهمية، ومنها :

◀ شرطة القرب، لماذا وكيف؟

◀ الحكامة الأمنية على المستوى المحلي، أي دور للمنتخبين والجماعات الترابية؟

◀ استراتيجية تعزيز التعاون بين قطاع الأمن والمجتمع المدني ؟

◀ سياسة التواصل في المجال الأمني.

وقد سلط النقاش الصريح والبناء بين المشاركين الضوء على أهمية الموضوع، ووجهات نظر وانشغالات مختلف الفاعلين والحاجة إلى إيلائهم اهتماماً خاصاً للموضوع.

ونأمل أن يساهم هذا الإصدار لأشغال الندوة في تغذية النقاش، وإثراء التفكير في موضوع ذي أهمية حتى يتمكن مختلف الفاعلين من تملك هذا الموضوع، كعنصر من عناصر دولة القانون وثقافة المواطنة.

ويود مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية ومركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن أن يعربا عن شكرهما للمؤسسات والخبراء الذين ساهموا في نجاح هذا اللقاء. ولا شك أن مساهمتهم المتميزة، بالنظر إلى صفتهم المؤسسية أو الأكاديمية أو المهنية أو غيرها، تعكس أهمية الموضوع في الاستراتيجيات الأمنية وانخراط مختلف الفاعلين في هذا المجال.

والشكر موصول أيضا إلى المشاركين في الندوة الذين أثروا المناقشات وعبروا عن ضرورة توطيد هذا التفكير وتطوير السياسات العمومية والمقاربات اللازمة لتنفيذها.

ونأمل، من خلال تقديم هذا الإصدار، أن يتم إثراء هذا النقاش، من خلال ديناميات أخرى تسمح بتعزيز المقاربة التشاركية وتساهم توطيد أسس دولة القانون.

سيسيل لا كوت

مديرة برامج المغرب
مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

الحبيب بلكوش

رئيس مركز دراسات حقوق
الإنسان والديمقراطية

الجلسة الافتتاحية

- كلمة سيسيل لاغوت
- كلمة الحبيب بلكوش



كلمة سيسيل لاغوت

ممثلة مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

إنه لشرف عظيم لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن يساهم في تنظيم هذه الندوة، بالرباط، حول موضوع الحكامة الأمنية على المستوى المحلي، بمشاركة حضور متنوع للغاية من مهنيين في مجال الأمن، وممثلين للمجتمع المدني وجامعيين.



ولا شك أن مجالات خبرتكم المتنوعة والمتعددة، تعكس، عن حق، الطبيعة الغنية والمتعددة والكثيفة والمعقدة لقضية حكامه قطاع الأمن، ولا سيما على المستوى المحلي.

والواقع أن مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن يعني بحكامه قطاع الأمن أمرا واحداً طموحاً جداً وبسيطاً للغاية في ذات الآن : ويتعلق بمسألة تطبيق مبادئ الحكامة الجيدة في قطاع الأمن من أجل تعزيز الأمن الإنساني

هكذا، تهدف الحكامة الأمنية إلى تعزيز أمن الدولة وساكنتها من خلال تحسين الفعالية والمسؤولية على مستوى الأجهزة الأمنية، في إطار يقوم على المراقبة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وعلى دولة القانون.

ولا شك أن تنفيذ هذه المبادئ يبرز بشكل خاص أنه على الدولة، وحتى تكون قادرة على تعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية وتوفير الأمن،

أن تلبية حاجيات الأمن الإنساني، من خلال توفيرها للسكان ظروف عيش في مأمّن من الخوف، في إطار احترام حقوق الإنسان ودولة القانون.

تقوم منظمتنا، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، بتعزيز مبدأ الأمن الإنساني. علما أن هذا المركز الذي تأسس سنة 2001، مؤسسة دولية تنخرط فيها 66 دولة عضو، مقره بجنيف، ويهدف إلى تشجيع قطاعات أمن ديمقراطي فعالة وذات كفاءة مسؤولة أمام الدولة ومواطنيها.

ومركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، الذي يعمل كمركز للتفكير، هو مؤسسة للبحث والتميز في سياسات حوكمة قطاع الأمن، حيث يشتغل على قضايا مختلفة، كما يشكل جهازا للتعاون ينجز، في أوروبا الشرقية كما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مشاريع تعاون، تسعى، بناء على طلب شركائه، إلى توفير الدعم الاستراتيجي، وبناء القدرات في مجالات إصلاح وحكامة قطاع الأمن. وهكذا، يعمل المركز بتعاون وثيق مع الحكومات والمنظمات الدولية، وفقاً لمبادئ الاستقلالية والحياد والتملك على المستوى المحلي، الأمر الذي يسمح له بالتدخل في سياقات مختلفة لمعالج العديد من الإشكالات. وقد أحدث مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن بشمال إفريقيا، أداة فريدة متميز تتمثل في الصندوق الاستثماري لشمال إفريقيا، والذي يمكنه من الاستجابة بسرعة ومرونة لطلبات المساعدة من الحكومات التونسية، المصرية والليبية والمغربية.

ويمكن الإشارة على سبيل المثال لا الحصر إلى أن الصندوق الاستثماري يشتغل مع وزارات رئيسية ومؤسسات أمنية، كما يشتغل أيضاً، مع برلمانات ومؤسسات مستقلة، لتعزيز الحكامة الجيدة ودعم الانتقال الديمقراطي.

في المغرب، يرتكز مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، عمله، على دستور سنة 2011، الذي كرس دولة القانون وحماية حقوق الإنسان ومهد الطريق لإصلاحات جديدة. وهكذا، فإن المركز يدعم عملية الإصلاح في المغرب من خلال العمل بشكل خاص مع مؤسسات دستورية، ولا سيما مؤسسة NPPLC، والمؤسسات الحكومية، إضافة إلى المجتمع المدني؛ وفي هذا الإطار يمكن أن التأكيد أن الشراكة التي نقيم مع مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية هي شراكة ممتدة في الزمن بشكل خاص بشكل خاص ومثمرة، وحققت نتائج دالة، لا سيما أثناء العمل الذي تم مع المندوبية العامة العام لإدارة السجون. لذلك، أود أن أشكر السيد حبيب بلكوش، رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، وأعضاء المركز.

لقد أثرت قبل لحظات مفهوم الأمن الإنساني، على المستوى المحلي والإقليمي، حيث أصبحت مسألة الحكم ملموسة للغاية، والأمن لم يعد مجرد رهان نظري حيث أنه ليس مجرد فكرة مجردة، بل هو واقع معاش، يمكنه أن يصبح رهانا سياسيا وعاطفيا مهما، وخاصة أنه غابا ما يكون موضوعا لتغطية إعلامية قوية.

إن قضية الأمن على المستوى المحلي هي أيضاً قضية سياسية، ورهانا للديمقراطية، وقضية للحوار بين الفاعلين في إقليم ما، وللمشاركة. كما يعد الأمن أيضاً قضية تقنية تتطلب الفعالية والدقة والصرامة في المعالجة.

لذلك من المهم، وهذا هو الهدف من هذه الندوة، التخلص من هذه الاعتبارات العاطفية، وإفساح المجال للنقاش الجاد، وتبادل الخبرات: تجارب المنتخبين (أحيي عمدة بلدية الرباط بشكل خاص) والجمعيتين البلجيكيين (السيدة ديفرو) والمغاربة (السيدة الناصري) والمهنيين

ذوي الخبرة في مجال الشرطة (السادة العمداء بنصغير وجونيو)، والمتخصصين في الحكامة (زميلي السيد أيوب والسيد الحفيظي، والسيد بلكوش). نأمل أن تكون هذه المناقشات، التي سيتم نشرها في إصدار خاص، مفيدة للجميع. ونتمنى أن تتكلل ندوتكم هذه بالنجاح!

كلمة الحبيب بلكوش

رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية

يسعدني باسم مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية أن أرحب بكم في هذا اللقاء الجديد والهام المخصص لأحد المواضيع ذات راهنية على المستوى الوطني والدولي، والمتعلق بسياسة القرب في المجال الأمني.



لا يخفى عليكم كون التحولات التي تعيشها المجتمعات سواء على المستوى الديمغرافي أو التوسع الحضري فضلا عن ضعف آليات الوساطة، ومتغيرات بنية الأسرة، والتأثير البارز لشبكات التواصل الاجتماعي وغيرها، كلها عوامل تساهم في تنامي الجريمة وتنوع أشكالها والتي قد تجد لها أبعاد إقليمية ودولية أحيانا في مجالات الإرهاب والجريمة العابرة للأوطان.

وفي هذا السياق يصبح التحدي الأمني ذا راهنية وأهمية لضمان الطمأنينة والأمن، وتمكين المواطن من التمتع بالحقوق والحريات المكفولة قانونا، وحماية الممتلكات والأفراد.

إن العلاقة الوطيدة بين توفير الأمن وحماية الحقوق والحريات أمر أصبح من البدهة والوضوح إلى حد عدم الحاجة إلى تأكيده مجددا، خاصة أمام ما نشهده في محيطنا القريب والبعيد.

وترسيخا لهذا الترابط، أصبح أمن القرب ذا أهمية بالغة، وتبلورت خطط واستراتيجيات تتطلب المرافقة والتتبع، اعتبارا لمكون الأمن لم يعد مسألة تقنية أو عملياتية تهتم المؤسسات الأمنية وحدها، بل أصبح قضية مجتمعية تستدعي إدماج بعد تشاركي يدعو إلى انخراط مختلف الفاعلين كل في مجال اختصاصه وأدواره لتوفير خدمة نوعية في مواجهة الإجرام بمختلف أشكاله، توفر الأمن والاستقرار تضمن ممارسة الحريات المكفولة قانونا.

لقد أخذ البعد التشاركي في هذه المقاربة مكانة خاصة تجعل المؤسسة تبني قنوات عمل وتشاور مع المنتخبين ومكونات المجتمع المدني والإعلام، ومع المواطن من خلال ابتكار أشكال تواصل جديدة.

وقد خطت التجربة المغربية خطوات في هذا الاتجاه، مرفوقة بتقييم متواصل للأداء، لتحسين الخدمات وتطويرها وتوفير الإمكانيات والمتطلبات البشرية والتقنية اللازمة له. كما شرعت في إرساء تجارب للتعاون مع الفاعلين المشار إليهم بما يسمح باستخلاص الدروس ورسم خريطة للممارسات الجادة والناجعة.

ومن اجل مرافقة هذا العمل ارتأى مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية بتعاون مع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن تنظيم هذا اللقاء للوقوف على ما تحقق، والتفكير المشترك مع الفاعلين المعنيين، وتبادل الخبرة والاستفادة من التجارب والممارسات الفضلى في هذا المجال، ولذلك تشارك معنا مجموعة من الخبراء والممارسين من فرنسا وبلجيكا.

لابد من الإشارة إلى أن عملنا المشترك مع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن كبيت خبرة دولية قد مكننا من الاستفادة مما تحقق في تجارب دولية في مجالات متنوعة، بل مكننا أيضا من خبرة وطنية تطورت في

علاقة بقضايا وتحديات يعرفها بلدنا ومحيطه الدولي.

وفي الأخير لا أريد أن أنهي هذه الكلمة دون الشكر الخاص للمشاركين المغاربة والأجانب على قبولهم المساهمة في هذا الورش بخبرتهم وتجاربهم. كما أوجه شكرا خاصة لوزارة الداخلية وللسيد عمدة الرباط على مساهمته شخصيا في اللقاء لتقاسم الرأي والرؤى، وكذا المديرية العامة للأمن الوطني على مساهمتها المستمرة منذ أزيد من عشر سنوات في هذا التفكير والتفاعل مع القضايا التي انخرطنا في نقاشها وتقاسم العمل لتطوير التفكير والمقاربة بخصوصها لدى الجميع.

أخير أجدد الشكر لكم جميعا كل باسمه وصفته من قطاعات رسمية ومنظمات المجتمع المدني وأكاديميين وإعلاميين على التجاوب مع دعوتنا وتخصيص بعض من وقتكم الثمين لموضوع يهمننا جميعا.

الجلسة الأولى

شرطة القرب لماذا؟

تيسير الجلسة:

• المحجوب الهيئة

المتدخلون:

• عمر بنصغير

• أيمن أيوب

• إلك ديفرو



شرطة القرب بالمغرب: الأهداف، المرتكزات والإنجازات



عمر بنصغير

عميد شرطة ممتاز بالمديرية العامة للأمن الوطني

تواجه مختلف البلدان، من بينها المغرب، تحديات أمنية متعددة ترتبط أساسا بتطور الجريمة العادية والعبارة للأوطان والقارات، من إجرام وإرهاب واتجار في البشر، الخ، مع ما يطرحه ذلك من ضرورة مواكبة كل جهاز أمني لهذه التحديات من خلال استراتيجيات أمنية ناجعة وتوفير الإمكانيات المادية واللوجستية اللازمة لمواجهتها. ومن بين هذه الاستراتيجيات التي لجأت إليها العديد من الدول قبل بلادنا شرطة القرب.

وتكمن أهداف شرطة القرب، فضلا عن الأهداف التقليدية لمختلف أجهزة الأمن المتمثلة في حفظ أمن المواطنين وأرواحهم وممتلكاتهم، في تقديم المساعدة والخدمات للمواطن، الذي غالبا ما يكون في حالة هشاشة وضيق واستغاثة واحتياج عندما يلجأ إلى الشرطة، مع مراعاة الجوانب التقنية والقانونية، مع مراعاة الجانب المعنوي والنفسي للمواطن من خلال احترام مدونة قواعد السلوك.

وشرطة القرب هي منهجية وطريقة عمل تمكن الأجهزة الأمنية من أن تكون حاضرة وقريبة من المواطن. وتكمن أهم مرتكزاتها في القرب،

والوقاية، والشراكة مع الفاعلين الأساسيين في المدينة من مجالس محلية وجمعيات المجتمع المدني ومواطنين لتحقيق الإنتاج المشترك للأمن. وتعمل هذه الشرطة على الاستباقية وتوقع الأخطار والمعرفة الجيدة للميدان والاستجابة الفعالة والسريعة لطلبات المواطن بغرض الحد من الشعور بانعدام الأمن.

ومن بين طرق عمل شرطة القرب توجد التغطية الجيدة للمدينة من خلال دوائر الشرطة، ووحدات أمنية تمكن من مواكبة توسع المدينة، بتعاون مع المجالس المحلية والمجتمع المدني. كما من طرق العمل ومركزاته التواصل، وتجويد الخدمة، والمزج بين الوقائي والزجري، إضافة إلى بعض الإجراءات المصاحبة، مع كل ما يتطلبه ذلك من توفير الإمكانيات المادية واللوجستية.

إنجازات المديرية العامة للأمن الوطني

انكبت المديرية العامة للأمن الوطني، في هذا السياق ومنذ سنوات، على تطوير العديد من المبادرات والبرامج بغرض ردم الهوة بين جهاز الشرطة والمواطنين وتقوية الثقة المتبادلة بينهما. ولتحقيق هذه الأهداف تمت برمجة عدة إجراءات تهم تحسين بنية الاستقبال، بما يؤكد أن الشرطة في خدمة المواطن، حيث أصبحت كل مراكز الشرطة تتوفر على لافتة تشير إلى أن «الشرطة في خدمة المواطن»، وذلك لتحقيق هدف مزدوج يتمثل أولاً في منح الثقة للمواطن في هذا الجهاز، كما يتمثل ثانياً في تذكير الشرطي بشكل دائم بواجبه والسلوكات الحسنة التي يجب عليه الاتصاف بها في التعامل مع المواطنين بشكل عام. وضمن تحسين بنية الاستقبال يمكن الإشارة إلى الشارات المضيئة لبنايات مخافر الشرطة، وفضاءات الاستقبال، وتواجد شرطيات ضمن خلايا الاستقبال المكلفة بتوجيه المواطن القادم إلى المخفر، إضافة إلى الملصقات

ببهو مراكز الشرطة التي تحدد المساطر الإدارية الضرورية والتي يمكن للمواطن الاطلاع عليها بيسر وشفافية.. كما تم، لنفس الغرض، خلق بنيات وفرق أمنية جديدة مثل خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف التي يتلقى العاملون بها تكوينا ملائما لهذه المهمة، ووحدات أخرى خاصة بالقاصرين تتوفر على أخصائيين نفسانيين وخاصة بالمدن الكبرى. كما تم إحداث قاعات خاصة بالقيادة التنسيق المتعلقة بشرطة القرب، التي تستقبل النداءات عن طريق رقم 19، التي سيتم تعميمها، بغرض التجاوب السريع، في حدود 7 دقائق مع نداءات المواطنين عبر هذا الرقم الهاتفي. ويتوفر هذا الجهاز على الإمكانيات المادية من دراجات نارية وسيارات ووحدات للقيام بذلك.

ومن الورشات التي انخرطت فيها المديرية العامة للأمن الوطني ورش التحسيس بالوسط المدرسي بغرض الوقاية من خلال التواجد الأمني القريب والتحسيس بالأساليب الجيدة التي تمكن الطفل من وقاية نفسه من مختلف الأخطار المحدقة به. وقد انطلق هذا الورش منذ الموسم الدراسي 2012-2013، حيث يعمل أكثر من 550 شرطيا في هذا المجال في شكل خلايا في جميع المدن المغربية مهمتها التحسيس بعد أن استفاد أعضاؤها من تكوين خاص في المعهد الملكي للشرطة.

ويدخل في هذا الإطار أيضا، إبرام شراكة مع جهاز لدى السفارة الأمريكية بالرباط، استفاد أمينيون مغاربة بمقتضاها، بدورات تدريبية بميامي، عبر مراحل، لتعزيز خبرتهم في عدة مجالات، وهم بصد نقل التجربة التي اكتسبوها من الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الميدان حيث أصبحت لدينا طرق علمية نسلکہا في خدمة هذا الورش. وتجدر الإشارة إلى أن التحسيس بالوسط المدرسي يشمل مواضيع متنوعة من قبيل حوادث السير بشراكة وتعاون مع وزارة التربية الوطنية واللجنة

الوطنية للوقاية من حوادث السير، والجريمة الإلكترونية، والاستغلال الجنسي للأطفال، والعنف، وشغب الملاعب، وأخطار المخدرات، علما أن منهجية التعامل تختلف بين الابتدائي والإعدادي والثانوي.

كما يشكل التواصل أيضا أحد روافد استراتيجية المديرية العامة للأمن الوطني في مجال القرب. ويندرج في هذا الإطار إحداث خلية مركزية للتواصل، ومواصلة إصدار مجلة الشرطة قصد التوعية والتحسيس، وتنظيم الأبواب المفتوحة، إضافة إلى الإدارة الإلكترونية لدوائر الشرطة، وتوسع مجال البوابة الإلكترونية للبطاقة الوطنية، وما يتعلق ببطاقة الإقامة وكيفية الحصول عليها، الخ.

كما قامت المديرية العامة للأمن الوطني بعدة مبادرات لتخليق الممارسة الشرطية باعتماد الشفافية والنزاهة والاستقامة في عمل الموظفين والمستخدمين والتفاني في خدمة المرتفقين ومحاربة الفساد.

ويمكن الحديث في مجال التخليق عن التدابير الرامية إلى تعزيز المراقبة التي تقوم بها على الخصوص المفتشية العامة، وعن طريقة التوظيف، وطريقة إجراء الامتحانات والتصحيح الذي يساهم فيه أساتذة خارج الأجهزة الأمنية، كما يمكن الحديث عن طرق الترشح للتعيين في مناصب المسؤولية، وإصدار مدونة قواعد السلوك، التي تتضمن الممارسات الفضلى لرجال الشرطة، وتعديل القانون الأساسي لرجال الأمن بغرض تحسين أوضاعهم المادية والمعنوية، فضلا عن تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالحاسبة، إلى جانب التكوين الذي تنكب عليه المديرية العامة للأمن الوطني باعتباره ذا أهمية كبرى في تحسين أداء الشرطة وخدمة المواطن.

شرطة القرب ، لماذا؟



أيمن أيوب

نائب مدير قسم شمال أفريقيا والشرق الأوسط
مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

انطلاقاً من اختصاصنا في مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني، وما يسمح لنا به من اطلاع على تجارب متعددة، يمكن التأكيد على العلاقة الوطيدة القائمة بين تحقيق الحكامة الرشيدة في مجال الأمن وشرطة القرب (أمن الجوار، الأمن المجتمعي...)، باعتبار أن هذه الأخيرة تقوم على فلسفة ومقاربة ونهج عمل وليس على إجراءات لحظية لمعالجة أمر معين.

هذا المفهوم لم يأت من فراغ. فخلال القرن الماضي وإلى حدود السبعينيات كان التركيز الأكبر في عمل القوات الأمنية والشرطية على ضرورة الاستجابة السريعة والناجعة والكفؤة للاحتياجات الأمنية مثل محاربة الجريمة. الأمر الذي أدى إلى ابتعاد قوى الأمن نوعاً ما عن التفاعل مع المواطن والتوقع في مهامها، وهي مهام مهمة جداً، على حساب التواصل مع المواطن، مما خلق فجوة بين المواطن والأمن. حيث تراجعت ثقة المواطن في قوى الأمن وفي جدوى اللجوء إليها، مما أدى إلى تراجع مساندته لها لتحقيق الأمن والأمان، فنشأ حاجز ما بين قوى

الأمن في حد ذاتها والمواطنين. وقد أدت الرغبة في تجاوز ذلك وغيره إلى بروز إرادة لدى قوى الأمن لاستيعاب حاجيات المواطنين الحقيقية في المجال الأمني كما يراها المواطنون بالأساس، وبناء علاقة قائمة على الفهم المتبادل بين الطرفين.

وهكذا جاء هذا المفهوم، مفهوم شرطة القرب، كمحاولة لجسر الفجوة وردمها كوسيلة أثبتت نجاعتها في الواقع العملي حسب التجارب التي اطلعنا عليها عبر العالم، فتم الشروع في بناء أواصر التعاون بين الطرفين على أساس على الحوار المتبادل وقناعة الجانبين بضرورة العمل بشفافية سواء في تعبير المواطن عن حاجياته الأمنية وقدرته على صياغة تلك الاحتياجات والتعبير عنها في ظل احترام القانون، أو في إبراز الأمن بشفافية فهمه لتلك الاحتياجات والمعالجات الممكنة في إطار إنفاذ القانون دون تجاوزه، حيث يصبح رجل الأمن فاعلا في المجتمع وميسرا لتمكين المواطن من إشراكه في تحقيق الأمن.

وتجدر الإشارة إلى أن فقدان الثقة المتبادلة بين أجهزة الأمن والمواطن أدى إلى التأثير سلبا على شرعية هذه الأجهزة في أعين المواطنين، مما أدى إلى السعي إلى تبني مقاربة تنبغي التواصل مع المجتمع وفهم الاحتياجات المتبادلة والاستجابة لها. ويقوم كل ذلك على الحوار والشفافية، كما يقوم على الإحساس بالمسؤولية ليس في فهم رجل الأمن لدوره والنهوض به، بل وأيضا المسؤولية في العمل بثقافة وعقلية الخدمة وثقافة وعقلية الشراكة الحقيقية بين المواطن ورجل الأمن، أساسها تقديم هذا الأخير لخدمة أساسية للأول، وشريك فاعل في المجتمع وميسر لتمكين المواطن من المشاركة في تحقيق الأمن والأمان.

كما أن مفهوم أمن القرب نابغ أساسا من السعي إلى الانتقال من ردود الفعل إلى الفعل والاستباقية والوقاية كوسيلة ناجعة في الحد من

مستويات الشعور بانعدام الأمن وارتفاع مستوى الجريمة. كما أن هناك علاقة مباشرة بين كل ذلك و تحقيق الحكامة الأمنية الرشيدة على المستوى المحلي. لأن الحكامة في هذا المجال، وانطلاقا من عدة تجارب، تعني توفير قطاع أمني شفاف وقادر ويعمل لتلبية احتياجات المواطن. ويتطلب كل ذلك بناء التواصل والحوار والقدرة على فهم الآخر، كما يتطلب العمل المشترك الفعلي الذي يتحقق من خلال أمن القرب ومن خلال مجموعة من الإجراءات. وأود أن أشير هنا إلى لقاء كان قد تم منذ مدة قريبة مع مسؤولة كبيرة في شرطة كولومبيا والتي تحدثت عن عمل الشرطة في المجتمعات المحلية والقيام بأدوار لم تكن تقوم بها أصلا ولم تكن مدرجة ضمن مهامها الأساسية، منها ما يتعلق بالكوارث الطبيعية، والاحتياجات اليومية للمواطنين، وفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، وإنشاء وحدات متخصصة في قضايا القاصرين، وأخرى في العنف الممارس ضد النساء، وكذا الوحدات الراجلة كما هو الشأن بكولومبيا.

وأخيرا، أود أن أؤكد على أن الوسائل لتحقيق مفهوم شرطة القرب متعددة ومختلفة وتستند كلها على مبادئ الحوار والانفتاح والشراكة والتعاون فضلا عن التكوين والتأهيل بما يسمح بخلق ثقافة جديدة في التعامل، وإحساس جديد بالمسؤولية بما يسمح من تمكين العنصر الأمني من القدرة على التفاعل واتخاذ القرار بشكل سريع وإيجاد الحلول الملائمة.

كما من الضروري التعامل مع هذا المفهوم بشكل واقعي وبما يتلاءم مع السياقات الخاصة، إذ أن التسرع، في المجال الأمني، والقفز نحو الحلول التي قد تبدو ناجعة يعطي نتائج عكسية، ومن ثمة ضرورة التعامل مع الإمكانيات التي تتيحها السياقات الخاصة بعيدا عن استيراد المفاهيم والآليات حتى تكون المعالجات ناجعة.

شرطة القرب



إلك ديفرو

متخصصة في علم الإجرام، أستاذة جامعية
مديرة المعهد الفلمنكي للسلام

يشكل نموذج الشرطة المجتمعية رد فعل على النماذج التقليدية التي تعتبر عسكرية جدًا أو بيروقراطية جدًا من أجل إحداث بنية جديدة تستند إلى فلسفة جديدة. من بين أولوياتها :

- بدلاً من تعزيز قدرة الشرطة باستمرار، من الضروري وضع استراتيجية نوعية ؛
- يحتاج السكان إلى الشرطة، لكن الشرطة تحتاج أيضًا إلى السكان للحصول على المعلومات والحوار ؛
- بدلاً من نهج الشرطة التقليدي المفرط في التفاعل، هناك حاجة إلى نهج يمكن أن يؤثر على أسباب الجريمة والفوضى ؛
- بدلاً من «الاستجابة النمطية»، نحتاج إلى استجابة مصممة خصيصًا لكل منطقة أو كل جماعة محلية أو كل حي.

ما هي شرطة القرب ... ؟

عندما أ طرح هذا السؤال خلال دروسي في الجامعة، أتلقى بشكل تلقائي معايير سلبية وأخرى إيجابية.

المعايير السلبية:

◀ ضد المبادرات الجزئية (الشرطة القضائية، الشرطة الإدارية المقسمة للغاية)

◀ مخالفة للإدارة العامة الجديدة ؛

◀ ضد استغلال وتسخير السكان.

المعايير الإيجابية:

◀ تعدد الوظائف.

◀ شرطة الجماعة.

◀ الإنتاج المشترك، الشراكة ؛

◀ اللامركزية.

◀ التسلسل الهرمي الأفقي ؛

◀ تقديم الخدمة ؛

◀ عدم التخصص ؛

◀ المساءلة ؛

◀ أهمية ضابط الحي ؛

◀ الوقاية والتفاعل ؛

◀ للوسائل الأسبقية على الأهداف.

1. تعتمد فلسفة (أو نموذج) «الشرطة المجتمعية» «community policing» على مقارنة واسعة للأمن (وليس فقط الجريمة) ونوعية الحياة. وتهدف إلى إنشاء قوة شرطة «مدمجة في المجتمع»، تخدم المواطن (المواطنين)، وتبحث مع المجموعات المحلية، عن

حلول تتمحور حول المشاكل المحلية ومصادر انعدام الأمن، وهي تتعلق بمختلف مصالح الشرطة المندمجة.

الركائز الخمس لشرطة القرب

1. التوجه نحو الخارج

الشرطة لا تواجه المجتمع، لكنها جزء منه. إنها تعرف وتفهم الوضع وتطور المجتمع. وبفضل هذا الاندماج تستوعب، بسرعة وبالكامل، الوضع من حيث السلامة ونوعية الحياة، ويمكنها، بالتالي، التجاوب مع هذا الوضع في الوقت المناسب وبشكل ملائم بل واستباقه.

2. حل المشاكل

تشير هذه الركيزة إلى تحديد وتحليل الأسباب المحتملة للجريمة والصراع داخل الجماعة.

والشرطة لا تتفاعل فقط مع المشاكل بعد وقوعها أو بعد إبلاغها بها، كما أنها لا تنتظر، طبعاً، استفحالتها.

تحاول شرطة القرب، من خلال المتابعة المستمرة، تحديد وضعية انعدام الأمن وتحليلها، والتعرف على المشاكل في الوقت المناسب، وتوقعها قدر الإمكان واستباق الحلول.

3. التعليل

وهذا يتطلب إنشاء آليات تمكن الشرطة من تقديم الحساب على أنشطتها (إلى المجتمعات التي تخدمها والحكومة)، كما يتطلب ذلك الشفافية، سواء من حيث التجاوب مع القضايا أو مع احتياجات المجتمعات التي تخدمها.

4. الشراكة

تحيل إلى شعور الشرطة بأنها ليست مسؤولة وحدها عن سلامة وجودة الحياة، علما أنها لا ترغب في ذلك. ويصبح الاهتمام بالأمن سلسلة متكاملة حيث يشكل كل شريك حلقة وصل في النهج العالمي والمتكامل

5. التمكين أو المشاركة القادرة

وهذا يعني أنه يجب خلق الفرص، سواء بالنسبة لأفراد الشرطة أو مختلف المجموعات السكانية، لمعالجة القضايا المشتركة المتعلقة بالسلامة ونوعية الحياة، وتوفير الخدمات وإرساء النظام والأمن. ويعني التمكين، من بين أشياء أخرى، أن الشرطة، بمساعدة شركائها والسكان، لها رؤية نقدية تجاه مهامها الخاصة وتجاه الطريقة التي يتم تنفيذها بها.

متغيرات الدراسات

يمكننا دراسة جميع أنظمة الشرطة الموجودة وفقًا لهذه المعايير التي يمكننا اعتبارها أساسًا للمقارنة :

- الكتمان : «شرطة القرب الذكية» ؛ يعني أن تكون على دراية بجميع المشاكل لكن لديها هامش كبير من الكتمان ؛
- القانون كوسيلة : ليس القانون سوى وسيلة للعمل مثل الوسائل الأخرى ؛
- المساءلة : تقديم الحساب لجهات خارجية.
- العلاقة مع السكان : الشراكة، وأدوات لتفعيل نوعية حياة أفضل ؛
- المهنية : فهم الآليات الاجتماعية، والميل نحو عدم التخصص

- الشرعية : المرتبطة بقوة بمفهوم الديمقراطية.
- الوقاية : تعزيز الرقابة الاجتماعية، ومنع الجريمة الناجمة عن الوضعية.
- الاستباقية والتفاعل : التركيز على الحاجة إلى شرطة استباقية.
- تأثير شرطة القرب على الجريمة؟

تأثير محدود لبرامج «مراقبة الجوار»

تتم التأثيرات الإيجابية من خلال استراتيجيات مكثفة لحل المشاكل في «المناطق الإشكالية».

يتعلق التأثير السلبي بتحفظ السكان في الأحياء المحرومة هيكلياً (الشعور باليأس والعجز وعدم الثقة)

التأثير على الرأي العام؟

يمكننا تقييم هذا التأثير من خلال :

1. الصورة العامة للشرطة لدى عموم الناس ؛
2. التقدير العام للشرطة من طرف عموم الناس.
3. رضا الجمهور؛شرعية الشرطة.

الجوانب المثيرة لعدم الثقة

الشرعية هي الاقتناع، لدى قطاعات كبيرة من السكان، بأن المؤسسات ومعداتها تستحق ثقة العموم.

من بين أشكال الشرعية هناك تعاون المواطنين مع هذه السلطة، واحترام القانون، وبالتالي التعاون مع الشرطة والنظام القضائي. كما

يجب أن يعامل مسؤولو العدالة المواطنين باحترام لهم ولحقوقهم. ولا شك أن فقدان ثقة الجمهور سوف يغذي نوعاً من السخرية تجاه دولة القانون، ويعزز النتائج السلبية.

دور العوامل الديموغرافية؟

غالباً ما ترتبط نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية والجسدية بانعدام ثقة الشرطة. وتعني الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية أن بعض الأشخاص لا يملكون موارد كافية، لا سيما لتنظيم وحماية أنفسهم. ويشكل الأصل الإثني، والشعور بالوحدة، وانخفاض مستوى التعليم مؤشرات على الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية. كما أن الجنس والعمر يشكلان مؤشرين على الهشاشة البدنية.

دور رأس المال الاجتماعي؟

يبدو دور المشاركة في المنظمات مهماً في هذا السياق. حيث تعتبر المشاركة آلية هامة في شرح الفوارق القائمة بين الأفراد من حيث الثقة. ويقول بريم ورن في هذا الصدد إنه «بقدر ما يشارك المواطنون في الحياة الجماعية، بقدر ما يتعلمون الثقة بالآخرين؛ وبقدر ما تزيد ثقة المواطنين بالآخرين، بقدر ما يزيد احتمال مشاركتهم». ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى المشاركة في العقد الاجتماعي (جان جاك روسو).

دور المشاعر السلبية؟

يرتبط عدم الرضا العام عن المجتمع المعاصر (أو «الاستياء») بانخفاض الثقة في مختلف المؤسسات. ولا شك أن للقيم الاجتماعية الثقافية تأثيراً على المواقف المتعلقة بالثقة:

أ) الفوضى (الأنوميا): يشكل العجز السياسي أحد أسباب عدم الثقة، حيث ترتبط عكسياً بالثقة.

ب) الإثنية المركزية : مرتبطة بمؤشرات أخرى للموقف من العنصرية وكره الأجانب والتطرف والتحامل وما إلى ذلك. وترتبط سلباً بالثقة.

الخلاصة: كيفية تقييم شرطة القرب؟

من المعايير الأولى لتقييم قوة شرطة القرب هي قدرة الشرطة على التطبيق كما أن الثقة في الشرطة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بثقة السكان في الحكومة ومؤسساتها بشكل عام.

الجلسة الثانية

الحكامة الأمنية على المستوى المحلي:
أي دور للمنتخبين والجماعات المحلية؟

تيسير الجلسة:

• إدريس بلماحي

المتدخلون:

• محمد الصديقي

• خديجة الناصري

• فريد بونوار



الحكامة الأمنية على المستوى المحلي: أي دور للمنتخبين



محمد الصديقي
عمدة مدينة الرباط

لا بد في البداية من التنويه بعلاقة التعاون القائمة بين المديرية العامة للأمن الوطني والجماعات المحلية عموما، ومنها الجماعة الحضرية لمدينة الرباط، حيث كانت لهما محطات كثيرة للتعامل المشترك، إذ لا يمكن تصور قدرة طرف على الاشتغال بدون تعاون مع الآخر، خاصة وأن علاقة الشراكة هذه هي التي تجعل المواطن يشعر بالأمن والأمان، بل وأن يعيش بأمن وأمان.

هناك العديد من أوجه التعاون بين الأمن الوطني والجماعات المحلية، حيث أن الجماعة تستجيب دائما لطلبات الجهاز الأمني أو إثارة الانتباه التي تصدر عنه سواء تعلق الأمر بالإبارة العمومية أو التشوير، أو من حيث التهيئة عملا على تسهيل عمل أجهزة الأمن.

وجماعة الرباط انخرطت مبكرا ضمن الرؤية الجديدة على المستوى الدولي لجعل الفضاء العمومي يسوده الشعور بالطمأنينة والأمن، وذلك من خلال انخراط الجماعة في شبكة المدن الآمنة على المستوى العالمي منذ سنة 2015، حيث اشتغلنا في هذا الإطار قبل مؤتمر نيودلهي وقبل

مؤتمر مكسيكو في بداية سنة 2017 حيث وقعنا على ميثاق المدن الآمنة بالنسبة للمرأة. وهذه مناسبة للإخبار بأن المؤتمر المقبل سينعقد في شهر فبراير المقبل بمدينة الرباط. وتكمن أهمية هذه المؤتمرات التي تشارك فيها جماعة الرباط في الاستفادة من التجارب الناجعة والممارسات الفضلى وهي كثيرة.

وتندرج الإنجازات التي قامت بها مدينة الرباط لتحقيق الأمن والطمأنينة في إطار المشروع الكبير الذي انطلق سنة 2014 بمبادرة ملكية سامية. وفي هذا السياق، وتحقيقا للحكامة الأمنية على المستوى المحلي تمت تهيئة مختلف مداخل الرباط وشوارعه الكبرى وبعض الأحياء، حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار في كل هذه العمليات والإجراءات توفير عنصر الأمن والطمأنينة والسلامة لساكنة العاصمة الغربية. وبعد ذلك تم الاهتمام بالإدارة العمومية التي تمت إعادتها برمتها بتكلفة باهظة.

وفي هذا السياق، وعملا على تحقيق الأهداف المتوخاة من مثل هذه المشاريع، لا بد من الإشارة إلى أن أجهزة الأمن تتدخل لإثارة انتباه الجماعة لبعض القضايا التي يجب معالجتها أو لتسهيل مأمورية شرطة القرب. كما قامت الجماعة بتهيئة مجموعة من الأحياء لتصبح فضاءات آمنة للأسر، بنسائها ورجالها وأطفالها، في احترام تام للمعايير الدولية بالنسبة للمدن مثل العاصمة الرباط، وفي تنسيق وتواصل مع الشرطة.

وفي نفس السياق يمكن الإشارة إلى إقدام الجماعة على تهيئة الحدائق الكبرى، خاصة وأن الرباط يعتبر من أكثر المدن خضرة في العالم، وردم التيار الكهربائي العالي في بعض الشوارع الكبرى لاستعمالها من قبل الساكنة كفضاءات خضراء في ظروف آمنة.

كما تم الاهتمام بمنظومة النقل العمومي سواء تعلق الأمر بالحافلات أو الترام حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات وتضمين المعايير الأمنية ذات الصلة في دفاتر التحملات الخاصة بالنقل العمومي. ولا بد هنا من التنويه بعمل المديرية العامة للأمن الوطني التي وقعت مع الجماعة اتفاقية شراكة لضمان الأمن في الترام. كما لا بد من الإشارة بخصوص الحافلات أننا بصد الوفاء بما تعهدنا به مع «أوني فام»، بخصوص طلبات العروض. كما شرعت الجماعة في عملية في توعية وتكوين السائقين بمساعدة المجتمع المدني للمساهمة في نشر الأمن داخل الحافلات.

بعد هذا، أود العودة إلى المنظومة التشريعية التي يمنحها لنا القانون 14-113 الخاص بالجماعات المحلية وخاصة لجنة النقل والتنقل التي تترأسها الجماعة بحضور وازن للمسؤولين من الأمن والدرك والتي تتداول في شؤون منظومة النقل وتوفير التشوير الملثام على سبيل المثال.

وعلى صعيد آخر فإن هذه الجماعات تتوفر على شرطة إدارية تقوم بأدوارها ومهامها في تنسيق مع السلطات المحلية حيث أن للمجلس، في إطار القوانين الوطنية والدولية، الحق في إصدار قوانين تنظيمية أمنية داخل فضاء الجماعة منها مراقبة الأمن الغذائي، على سبيل المثال أيضا، وفق معايير محددة ومن طرف أطر طبية وإدارية تتوفر على الكفاءات الضرورية للقيام بهذه المهمة لدى لمقاهي والمطاعم ومتاجر المواد الغذائية.

كما يمكن الإشارة في الأخير إلى ما تقوم به رئاسة الجماعة في مجال ضبط حركة المرور ومراقبة دخول الشاحنات إلى المدينة، والتعمير، وتوفير بعض التجهيزات الحضرية ومراقبتها كأفواه الماء للإطفاء لفائدة رجال الوقاية المدنية، ودورها في توفير السكنية والأمان داخل الفضاءات العمومية في تنسيق بين الأمن ورئاسة الجماعة الحضرية.

دور المنتخبين المحليين في الحكامة الأمنية من خلال الشرطة الإدارية



خديجة الناصري
أستاذة جامعية

يجب على الدولة، من خلال سلطتها السيادية، مراقبة مجموع التراب الوطني، والحفاظ على الأمن والنظام العامين، وحماية الأشخاص والممتلكات. غير أنها، وعلى عكس ما يعتقد، لا تقوم بذلك لوحدها. بل هناك فاعلون آخرون، خارجها، يشركون في السياسة الأمنية : ويتعلق الأمر بالجماعات المحلية، والجمعيات العاملة في مجالات الوقاية من الجريمة، والوساطة، ومكافحة الإقصاء والتهميش ومساعدة الضحايا.

أكيد، أن مفهوم الأمن العام غير محدد بدقة من خلال النصوص ولا من خلال الاجتهاد القانوني، بيد أنه يشكل أحد الأهداف التي تضيفي الشرعية على سلطات الشرطة التي تخولها اللامركزية إلى السلطة التنفيذية المنتخبة، وإن كان احترام النظام العام يظل في الواقع وظيفة سيادية.

في المغرب، كانت عملية اللامركزية، التي بدأت منذ الستينيات، موضوعاً، للعديد من التعديلات الجزئية أو الظرفية. وقد مكنت هذه الإصلاحات من توسيع صلاحيات الجماعة الحضرية وتعزيز دور رئيسها، فضلاً عن الحماس الذي أثارته بين النخب المحلية لتدبير هذه الجماعات.

ومنذ ميثاق سنة 1976 الذي يمثل الإجراء الأول الخاص باللامركزية، تم منح رئيس الجماعة الحضرية صلاحيات مخولة للباشوات والقياد في مجال الشرطة الإدارية الجماعية. غير أن فعالية هذه الصلاحيات تم تقييدها كثيرا بفعل نظام الوصاية الذي يمارس، في بعض الأحيان، خارج النص.

كما أن الإجراء الثاني المتعلق باللامركزية الذي دشنته الإصلاحات الترابية لسنة 2015، جاء لتوسيع حقل الاستقلالية المحلية وتعزيز سلطة المنتخبين. هكذا، أقام التدبير الجماعي على مبدأ التدبير الحر، والذي بموجبه تتمتع كل جماعة، في حدود صلاحياتها، بسلطة التداول ديمقراطيًا وسلطة تنفيذ نتائج مداولاتها وقراراتها. وقد تم تخويل الرئيس صلاحيات كبيرة بصفته ممثلًا للجماعة الحضرية وممثلًا للدولة في ذات الآن، خاصة في مجال الحفاظ على النظام العام. إذ هو المسؤول الوحيد عن سلطات الشرطة الإدارية ولا يمكن للمجلس التدخل في هذا الأمر.

أولاً. طبيعة الشرطة الإدارية الجماعية

الشرطة الإدارية هي نشاط لرفق عام، الغرض منه الوقاية من انتهاكات النظام العام والقضاء عليها. لذلك فطبيعتها وقائية. وبالتالي، فإنها تختلف عن الشرطة القضائية، التي تتمثل مهمتها في معارضة انتهاكات القانون الجنائي، وجمع الأدلة المتعلقة بها ومتابعة الجناة.

تتجلى الشرطة الإدارية في مهام الرصد أو المراقبة. كما تعمل هذه الشرطة، أيضًا، من خلال سن ضوابط قانونية (لاسيما قرارات الرئيس) ذات الطبيعة التنظيمية أو الفردية. عندما يكون القانون تنظيميًا، فإنها تصدر التزامات أو ممنوعات (مثل نظام مواقف السيارات). وعندما

تكون فردية، فإنها تصدر إجراءات الترخيص (مثل احتلال الملك العام)، أو إجراءات الدفاع أو الإنذارات القضائية (على سبيل المثال، الإغذار).

يتم تقاسم هذه السلطة على المستوى الجماعة الحضرية بين الرئيس والعامل. مما يقيم نظاماً ثنائي الوظائف.

يقوم رئيس مجلس الجماعة بمهام الشرطة الإدارية بصفته ممثلاً للجماعة الحضرية وممثلاً للدولة.

بصفته سلطة جماعية، يكون الرئيس مسؤولاً عن سلطات الشرطة الإدارية للقيام بمهام الحفاظ على النظام من خلال تدابير عامة أو فردية يمارسها تحت إشراف ممثل الدولة.

تتمثل مجالات الشرطة الجماعية، المنصوص عليها في المادة 100 من القانون 113-14 المتعلق بالتنظيم الجماعي، في النظافة والصرف الصحي والسكينة العمومية وسلامة المرور. ويمارس الرئيس سلطاته، عن طريق القرارات التنظيمية وتدابير الشرطة الفردية وتتمثل في الإذن أو الأمر أو المنع. وتوفر المادة نفسها قائمة مفصلة بالأمر التي تمارس فيها الشرطة البلدية صلاحياتها.

ويمكن أن نشير على سبيل المثال إلى احتلال الملك العمومي، وسلامة المرور على الطرق العمومية، واحترام الضوابط المتعلقة بسلامة ونظافة الأماكن المفتوحة للعموم، وخاصة المطاعم والمقاهي وغيرها، ونظافة المساكن والطرق، وتنظيم السير والجولان، والقيادة ومواقف السيارات على الطرق العمومية الخ. لا نعتزم وضع قائمة شاملة لمجالات الشرطة الجماعية (حوالي 30 مجالاً)، لكننا يمكن الإشارة إلى أن هذه القائمة توضح مدى تنوع وتعقيد المهام التي عُهد بها إلى رئيس مجلس الجماعة.

وتشارك الجماعات الترابية، وفقاً للدستور، في تنفيذ السياسة العمومية للدولة وفي بلورة السياسات الترابية. في هذا السياق، يمارس الرئيس صلاحيات شرطة التعمير ويسهر على تطبيق القوانين والتنظيمات العمرانية واحترام تعليمات تصاميم إعداد التراب ووئائق التعمير.

ومع ذلك، لا يتمتع الرئيس بالسلطة بصفته ضابط للشرطة القضائية كما هو الحال في فرنسا حيث يتمتع العمدة بمجال أوسع لأنه يتصرف بهذه الصفة ومن المفترض فيه أن يبلغ النائب العام للجمهورية، على الفور، عن الجرائم والجناح التي يتعرف عليها أثناء مزاوله مهامه.

خصائص وحدود السلطات الشرطة لرئيس المجلس

يساهم الرئيس، من خلال سلطة الشرطة، في ممارسة مهام الحفاظ على النظام العام. ولا يمكن تقاسم هذه السلطة مع المجلس الجماعي، أو تفويضها، ولا تشكل جزءاً من الصلاحيات المنقولة في إطار التعاون بين المجالس الجماعية. بالإضافة إلى ذلك، لا يخضع رئيس مجلس الجماعة لمراقبة المجلس بخصوص ممارسة الصلاحيات المخولة له كشرطة جماعية. وهكذا، فإن أي مداولة هذا المجال تعتبر غير قانونية. ومع ذلك، فإن قرارات الرئيس تخضع لرقابة إدارية من قبل العامل والقاضي الإداري.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن للرئيس ممارسة سلطته الشرطة إلا إذا كانت ضرورية ومتناسبة تمامًا، من أجل التوفيق بين حماية النظام العام من جهة، والحفاظ على الحريات العامة من جهة أخرى. وهكذا، لا يجب على ممارسة صلاحيات الشرطة، التي تنتهك بطبيعتها الحريات العامة، أن تحد من هذه الحريات إلا في ما هو ضروري للحفاظ على النظام العام.

دور العامل، كمثل للدولة

في المغرب، تاريخياً، يعتبر العامل أحد الشخصيات المركزية في التنظيم الإداري الترابي. يمثل الدولة، ويسهر على الحفاظ على النظام فوق ترابها، كما يسهر على تنسيق المصالح الخارجية لمختلف الوزارات.

إذا كان دستور عام 2011 يمثل تحولاً كبيراً في دور العمال والولاية من وظيفة تنفيذية إلى وظيفة للدعم والمواكبة، فقد خفف المشرع من سيطرة الدولة في القضايا الأمنية من خلال إنشائه سلطة شرطة جماعية ثنائية تتميز بتبعية الرئيس المنتخب للعامل مع تقسيم غير دقيق لمجالات الشرطة الإدارية.

ومع ذلك، من الصعب إدراك «ازدواجية» الوظيفة هذه دون اعتبارها بمثابة سيطرة للدولة على صلاحية «شرعية» تاريخياً، وقراءتها على أن تعبر ببساطة عن إرادة عدم مراجعة أحد أسس شرعية الدولة.

ويمكن للعامل أن يتدخل فوق تراب الجماعة كسلطة شرطة ليحل محل الرئيس، وفقاً لشروط نص عليها القانون.

■ يرتبط هذا النفوذ، أولاً، بأحكام المادة 110 التي بموجبها يمارس رئيس مجلس الجماعة اختصاصات الشرطة الإدارية الجماعية، باستثناء المواد التالية التي تخول إلى عامل العمالة أو الإقليم ولا سيما المحافظة على النظام العام والأمن العمومي بتراب الجماعة. هكذا تم تخويل العامل اختصاصاً شاملاً على عكس الرئيس الذي لديه اختصاصات في مجالات محددة ؛

■ بعد ذلك، يمارس العامل الرقابة الإدارية على جميع القرارات التي يصدرها الرئيس، وخاصة في مجال الشرطة الإدارية، ويمكنه معارضة تنفيذ قراراته وبالتالي الشروع في مسطرة بطلانها أمام القاضي الإداري.

■ يطلب من رئيس مجلس الجماعة أن يوجع إلى العامل طلب استخدام القوة العمومية لضمان التنفيذ الإلزامي لقراراته لأنه ليس لديه نص يمتعه بهذه الصلاحية، مما يقلل من فعالية عمل المنتخبين.

■ يتمتع رئيس المجلس الجماعي بسلطة التنفيذ بحكم منصبه، على حساب الأطراف المعنية، لجميع التدابير التي تهدف إلى ضمان سلامة أو راحة الممرات، والصحة والنظافة العموميتين، كما هي واردة في اختصاصاته. ومع ذلك، لكي تكون قرارات الرئيس قابلة للتنفيذ، يجب أن يصادق عليها العامل.

على الرغم من هذه الحدود الموضوعية، تظل سلطة الشرطة للرئيس المنتخب، واسعة على العموم، بل إنها تنحو نحو التنوع من خلال دمج، أكثر من الماضي، انشغالات المواطنين المتعلقة بالحفاظ على النظام والأمن. من أجل القيام بمهام الشرطة الإدارية، يتعين على الرئيس استعمال الوسائل المعيارية والمادية اللازمة. يمكنه، على وجه الخصوص، أن يقرر إنشاء قوة شرطة جماعية تسهر على النظام الجيد وأمن المرور والصحة العمومية.

ثانيا - تجربة إنشاء الشرطة الإدارية الجماعية، حالة مدينة الدار البيضاء

لاستكمال الجانب الإداري للشرطة الجماعية، الذي تجسده القرارات التنظيمية الصادرة عن السلطة المنتخبة، تبين أن إنشاء جهاز شرطة أصبح ضروريا. ويتعلق الأمر إما بالوقاية من المخالفات أو مظاهر الفوضى المفترضة، أو التدخل، في حالة حدوث انتهاك، لإقامة الأدلة بواسطة محاضر أو تقارير. وتعمل الشرطة الإدارية الجماعية تحت

إشراف رئيس مجلس الجماعة.

وتعتبر الشرطة الإدارية الجماعية، على العموم، وأساسا، شرطة الطريق العام، حيث تسهر على مراقبة تراب الجماعة. وتساهم الشرطة الجماعية في إيجاد المواطنين بالتعاون مع مصالح أخرى، أو معاينة المخالفات التي يرتكبها المواطنون في شكل محاضر أو تقارير ترسلها إلى سلطات الدولة.

وقد عرفت مدينة الدار البيضاء إنشاء جهاز الشرطة الإدارية الجماعية بعد دراسة أجرتها مؤسسة شركة التنمية المحلية «الدار البيضاء للخدمات» سنة 2015، بهدف إيجاد أفضل الحلول لإقامة هذا الجهاز الذي لم يصبح إجرائيا إلا في سنة 2019.

فمنذ يوليوز 2019، تم تعميم الشرطة الإدارية على نطاق واسع فوق تراب الجماعة حيث شرعت في تنظيم حملات منتظمة، وفقاً لبرنامج تمت بلورته بتشاور مع رؤساء المقاطعات أو تلبية لطلبات رؤساء المقاطعات وشكاوى مواطني المدينة.

وتتدخل شرطة الدار البيضاء في ثلاثة مجالات، وهي :

■ حفظ الصحة والسلامة العمومية والنظافة ؛

■ التعمير ؛

■ احتلال الملك العمومي.

تقوم شركة التنمية المحلية بتدبير الشرطة الجماعية على أساس عقد مبرم مع الجماعة. كما تسهر «الدار البيضاء للخدمات» على التكوين والتأطير. وتوفر شركة التنمية المحلية جميع المعدات اللازمة للتدخل لوقف التجاوزات في مجالات التدخل الثلاثة للشرطة الإدارية الجماعية.

ولأن التجربة ما زالت في بداياتها الأولى، سيكون من المجازفة تقييمها على المستوى العملي. ومع ذلك يمكن الإشارة إلى بعض أوجه القصور التي يمكن أن تؤثر سلبًا على مردودية وفعالية هذه الشرطة، وخاصة :

- تتطلب الطبيعة المتداخلة لجهاز الشرطة الجماعية توضيح الأدوار من خلال نص مرسوم ؛
- إطار قانوني غير دقيق.
- غياب قانون يتعلق بالشرطة الجماعية، الأمر الذي يتطلب بلورة قانون تنظيمي فعلي للشرطة الجماعية يحدد صلاحياتها وشروط مزاولة مهامها، كما يحدد بشكل خاص علاقاتها مع الأمن الوطني والدرك الملكي ؛
- ضعف تحسيس وإخبار المواطنين ؛
- النقص في الموارد البشرية المؤهلة والمدربة تدريبًا جيدًا ؛
- عدم تغطية جميع مجالات الشرطة الإدارية المخولة للرئيس ؛
- حظر حمل الأسلحة.

الحكامة الأمنية الجيدة على المستوى المحلي، ما هو دور المنتخبين؟



فريد بونوار*

مدير الوقاية والأمن والمواطنة
بمدينة سارسيلس بفرنسا

أي حكامة أمنية جيدة في المدينة؟

من أجل الحصول على هذه الحكامة الأمنية الجديدة يجب استيفاء
أربعة شروط :

1. إيجاد التوازن في العلاقة بين الدولة والوالي والمدينة ؛
2. توفر إرادة سياسية حقيقية لدى عمداء المدن للعمل على تحقيق
الأمن على المستوى المحلي ؛
3. تطوير وبناء علاقة ثقة حقيقية بين السلطات المحلية والدولة ؛
4. امتلاك الهيئات والأدوات اللازمة لتنفيذ سياسة أمنية على
المستوى المحلي من حيث الحكامة والقيادة : تتوفر فرنسا على
مجالس محلية للأمن والوقاية من الجنوح (CLSPD). وهي هيئة

* - مدير الوقاية والأمن والمواطنة في مدينة فرنسية ومستشار في التشخيصات الأمنية. لديه
15 سنة من العمل والمشورة لدى المنتخبين في المسائل الأمنية

للقيادة وتنسيق الإجراءات والشراكات يقودها العمدة مباشرة وتجتمع مرة واحدة في العام.

تعالج هذه الهيئة القضايا التالية، على سبيل المثال :

- جنوح الشباب،
- دعم النساء ضحايا العنف،
- تطوير الحماية بالفيديو،
- الوقاية ومكافحة الاتجار بالمخدرات،
- تتبع قضايا الصحة العقلية، الخ.

لذلك، يحضر اجتماعات المجلس المحلي للأمن والوقاية من الجنوح العديد من الفاعلين، من ضمنهم ممثلو المجتمع المدني. ويعتبر التشخيص الأمني وتوفير البيانات المتعلقة بالجنوح والمشاكل القائمة في المدينة نقطة الانطلاق بالنسبة لأي إنشاء للمجلس المحلي للأمن والوقاية من الجنوح. مع التأكيد على أهمية توفر البيانات، ووضع خطة عمل على أساس هذا التشخيص. كما يجب التأكيد على أهمية احترام صلاحيات مختلف الفاعلين.

أمثلة ملموسة :

- إحداث خلية يقظة حسب الأحياء أو حسب الموضوعات لتتبع الإشكاليات مع الشركاء خلال الاجتماع.
- توجيه استدعاء رسمي : استدعاء شاب وأسرته بسبب بقاء الشاب خارج المنزل إلى وقت متأخر من الليل، أو بسبب غيابه عن المدرسة.
- تنظيم اجتماعات موضوعاتية لمكافحة العنف ضد النساء

- العمل على موضوع التربية والتسرب المدرسي للشباب.
- وضع سياسة بشأن الحياة الليلية لتجنب الإزعاج والحفاظ على النشاط السياحي الجيد.

خلاصة

تتمثل الرهانات في :

- تجاوز رؤية الشرطة للحالات. لا يمكن مطالبة الشرطة بحل جميع المشاكل، وخاصة المشاكل الاجتماعية التي تقع ضمن صلاحيات المدينة أو غيرها من مرافق الدولة.
- يجب العمل على الوقاية الظرفية، أي العمل على التهيئة الحضرية والإضاءة لجعل المدن أكثر أماناً.
- يجب أن تتوفر للمدن الموارد المالية والبشرية للعمل، وخاصة لتدريب أعوان المدينة على الأمن والوساطة والوقاية.

الجلسة الثالثة

سياسة التواصل في المجال الأمني

تيسير الجلسة:

• سيسيل لاغوت

المتدخلون:

• إحسان الحافظي

• ميكائيل جونيو



Michael Jomiaux

Cécile Lagoutte

Ihssan Elhaidi

DCAF
Le Centre pour la
gouvernance du secteur
de la sécurité, Genève

Conférence
la gouvernance du secteur de la sécurité au niveau local

Rabat, 05 décembre 2019

ندوة
الحكامة الأمنية على المستوى المحلي

مركز دراسات الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط
DCAF Centre for the Middle East and the Mediterranean
Centre d'études sur le Bassin Méditerranéen et l'Europe du Sud

TRUST FUND

سياسة التواصل في المجال الأمني: حالة المغرب



إحسان الحافظي

باحث في العلوم الأمنية وتدبير المخاطر

مقدمة:

لا خلاف حول إشكالية العلاقة القائمة بين الأجهزة الأمنية وفكرة التواصل، ومرد ذلك إلى محددات توجد في التاريخ. فقد ظلت أجهزة الأمن، طيلة فترة من تاريخ المغرب، مبنية على تصورات تقليدية تُبقيها منغلقة على ذاتها حذرة في التفاعل مع البيئة الحاضنة لها، ما أفرز حالة من التنافر وصلت حد التصادم.

ومع التحولات التي عرفتتها المجتمع المغربي واعتراف الدولة نفسها، عبر الدستور بالحق في المعلومة، ضمن دينامية سياسية واجتماعية لا يمكن فصلهما عن تحولات حدثت في بنية تفكير الدولة المركزية وسلوكها في العلاقة مع المجتمع، سوف تنشأ توجهات علنية نحو بلورة سياسة تواصل في المجال الأمني قائمة على التنوع ومحاصرة الأخبار الزائفة. ضمن ما يصطلح عليه الإعلام الأمني.

في هذا السياق : لا بد من الإشارة إلى أننا بصدد الحديث عن المجال الأمني بالمعنى الضيق. لأن قطاع الأمن، في المفاهيم البحثية، يتسع

ليشمل كل المجالات ذات العلاقة بقطاع الأمن، سواء تعلق الأمر بمؤسسة الجيش أو الشرطة أو قطاع السجون وغيرها من أدوات السلطة العامة للدولة (مفهوم الدولة عند ماكس فيبر: العنف المشروع أو المبرر للدولة).

في التعريف: الإعلام الأمني يرتبط عضويا بالأمن، فهو شكل من أشكال الإعلام المتخصص. وهو يشمل كل «المعلومات التي تغطي كافة الأحداث والحقائق والأوضاع والقوانين المتعلقة بأمن المجتمع واستقراره». وتشكل المعلومة قاعدة التواصل بوصفها «كل خبر يحدث قدرا من المعرفة» قد تُنتج من قبل المؤسسة الأمنية فتسمى معلومة أمنية، كما أنه قد تُنتج أيضا من قبل الأفراد في علاقتهم بمنظومة قيم ثقافية أو اجتماعية. ونظرا للأهمية القصوى للمعلومة الأمنية فإن التنظيم الإداري لرفق الأمن بات يولي أهمية خاصة لها.

نظريا، وجبت الإشارة إلى أن نظريات التواصل التنظيمي ساعدت على بلورة مداخل لتطوير براديمغم التواصل المؤسساتي، وهنا تصورات نظرية حول التواصل التنظيمي يمكن أن نقيس على ضوءها سياسة تواصل الرفق الأمني في علاقته بالمرتفقين، من أهم هذه النظريات: النظرية السلوكية (كورت ليفين/ ألماني) بوصفها تدرس أثر التواصل في بناء العلاقات السلوكية وتجويدها (المؤسسة الأمنية ورهان تغيير الصورة النمطية السلوكية لأفرادها في علاقتهم بالمجتمع). ثم النظرية الموقفية التي دعت لوجوب تطبيق التواصل بشكل يتلاءم مع الظروف التي تمر بها المنظمة (التحول الذي حدث لاحقا في العملية التواصلية للمؤسسة الأمنية: أثر المواقف (سياسة القرب) في السلوك التواصلية).

بالمقابل، تُطرح إشكالية مركزية في العلاقة بين الأمن والإعلام، تهم التقاطع بين السر المهني والحق في الوصول إلى المعلومة. فالعمل الأمني يكون محاطا بالمساطر القانونية التي تحقق شروط محاكمة عادلة

تبدأ من توفير الضمانات القانونية لهذه المحاكمة وتشمل احترام سرية التحقيق، حتى لا يتحول الإعلام من الإخبار إلى التأثير على سير العدالة. لقد ظلت العلاقة بين الأمن والإعلام قائمة على التوتر، وقد ساهمت تقارير هيئة الإنصاف والمصالحة في تبيان الكثير من أسباب التوتر. وكما أفرطت الأجهزة الأمنية خلال ما يعرف بسنوات الرصاص في التضيق على الإعلام، فإن لا مهنية بعض المقاربات الإعلامية للملفات الأمنية والتعاطي مع الجهاز كخصم وليس طرف في العملية الإخبارية، كرس لسنوات العلاقة المتنافرة بين الطرفين.

1. في السياق: الإعلام الأمني بالمغرب

تتسم دينامية التحولات في المغرب بأثر البنية السلوك، وضمن هذا التصور يمكن أن نستحضر الخطاب الملكي حول المفهوم الجديد للسلطة (سنة 1999) الذي شكل مقدمة لإعادة بناء سلوك السلطة على أساس محدد «القرب». فإنتاج ما سمي «المفهوم الجديد للسلطة» يمر عبر إحداث تغيير في سلوك المرفق العمومي، وخاصة المرفق الأمني، باعتبار أن الخطاب كان موجها لرجال السلطة المكلفين بإنفاذ القانون (الولاة والعمال).

ضمن هذا السياق يُمكن أن نقرأ تجربة انفتاح المؤسسة الأمنية على المحيط الخارجي، عن طريق التواصل، بما يحقق تصوير عمل «الشرطة كنظام اجتماعي يرتبط بعلاقات دينامية بالنظم الاجتماعية الأخرى ويساير تحولاتها، على مستوى الخطاب والممارسة».

وهكذا شكلت تجربة الإعلام الأمني بالمغرب واحدة من مظاهر هذا الانفتاح على دينامية المجتمع بواسطة أدوات الإعلام. وقد فرضت اعتبارات الإصلاح السياسي والمؤسسي على القائمين على المؤسسة الأمنية بالمغرب بناء سياسة تواصلية تستند إلى ثلاثة محددات أساسية :

أ) ترسيخ فكرة القرب عبر التواصل : إذ شكلت العملية التواصلية وسيلة لمحو الصورة النمطية (التصادمية) للمؤسسة الأمنية لدى الجمهور بما يسمح بإعادة بناء التصورات الذهنية المسبقة حول الفعل الأمني .

ب) التخلي عن الوسائط الإعلامية والتخاطب المباشر : انتقلت المؤسسة الأمنية، خلال الخمس سنوات الأخيرة، من الإخبار إلى التفاعل المباشر مع الرأي العام، وذلك بواسطة البلاغات وإحداث حسابات على وسائط التواصل الاجتماعي وتطوير الصيغة الرقمية لمجلة الشرطة .

ج) شفافية المرفق الأمني : لا يقتصر تواصل المؤسسة الأمنية على عرض المعطيات الجنائية أو الإحاطة علما بالعمليات الأمنية. بل يشمل التواصل بلاغات إدارية بشأن الإجراءات التصحيحية أو العقابية التي وقع توقيعها ضد موظفي الأمن في حالة التجاوز أو الخطأ المهني. بما يكرس لفكرة التخليق الإداري.

إن مركزية الإعلام تقع في نشر وتحليل المعلومة الأمنية عموما، فقد أصبحت وسائل التواصل على اختلاف أنواعها، تُفرد مساحة مهمة للخبر الأمني، فيما تحتل العمليات الأمنية الأكثر خطورة مكانة أكبر في وسائل الإعلام، كما هو الشأن بالنسبة إلى جرائم الإرهاب. إن الدور المنوط بالإعلام في المجتمع بالغ الأهمية، فهو ركيزة لدعم وتنمية الحس الأمني والوقائي، بالنظر إلى أن الأمن لم يعد قاصراً على مكافحة الجريمة بل أصبح يسعى قبل ذلك إلى الوقاية منها، ودور الإعلام ليس محصوراً في الإخبار بالحوادث الأمنية بل بالتوعية بها وإثارة مخاطرها، لأن حفظ حقوق أفراد المجتمع في حفظ الأمن والاستقرار.

لقد حدث تغيير جذري وعميق في مفهوم المسؤولية الأمنية، بحيث أصبح الأمن مسؤولية تضامنية تشارك فيها مختلف الجهات الرسمية

والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، وبذلك فإن أي تقارب بين الإعلام والأمن يكون له انعكاس إيجابي وفعال في استقرار المجتمع وترسيخ أركان الدولة والمحافظة على الاستقرار الذي يقود بدوره إلى تحقيق الأمن الاجتماعي، فالأنشطة الأمنية بكافة أشكالها أصبحت قاعدة الخبر الإعلامي لتزايد اهتمام الجمهور بها أولاً، ولتطور مفهوم الواقعة الأمنية ثانياً، سواء كانت جريمة عادية أو استثنائية.

لا شك أن هذه الوضعية فرضت على المؤسسة الأمنية ولوج الأمن وتطوير أدوات الإعلام الأمني الذاتي وتنويع قنواته، فالإعلام بوسائله المختلفة المقروءة والمسموعة والرئية يلعب دوراً بارزاً ويؤثر بفعالية في دعم عمل الأجهزة الأمنية على كافة المستويات، كما أنه أداة جوهرية في التوعية والوقاية.

2. في التواصل: رهان التنويع ومواجهة الأخبار الزائفة

يشتغل الإعلام الأمني بالوسائل نفسها التي تشتغل بها وسائل الإعلام الأخرى. وقد نحت المؤسسة الأمنية إلى تنويع العرض الإعلامي من خلال تطوير قنوات التواصل مع الرأي العام. وعموماً فقد توزعت هذه الأدوات بين التخاطب المباشر والتواصل والتفاعل عبر وسائط التواصل الاجتماعي.

بالمقابل، يتنوع مضمون العملية التواصلية الأمنية مركزياً بين التفاعل مع قضايا الرأي العام (الأفعال الجانحة الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب..) وبين الإحاطة بتخليق المرفق الإداري (الأبحاث الإدارية وغيرها..). أما لغة الخطاب، فهي تتوزع بين لغة إخبار في مواجهة الأخبار الزائفة (التوضيح والتكذيب والتصحيح) وبين استخدام لغة التنبيه (حول أعمال الاحتيال والتدليس). علاوة على الإخبار بمعطيات

وإحصائيات العمليات الأمنية (هذه القاعدة ورد التنصيص عليها في تقارير هيئة الإنصاف والمصالحة في باب الحكامة الأمنية) لإشاعة الإحساس بالأمن في مواجهة الإحساس بانعدام الأمن.

وفي محاولة تتبع سياسة التواصل في المجال الأمني على ضوء الأدوات التي توظفها في العملية التواصلية، نلاحظ أن المديرية العامة للأمن الوطني، منذ منتصف سنة 2015، راكمت تنوعا في العرض الإعلامي بتنوع آليات التواصل وترسيخ الانفتاح بإدراك مسبق بأهمية الإعلام الأمني في تدعيم الإحساس بالأمن وترسيخه كمنتوج جماعي مشترك: ومن أهم قنوات الإعلام الأمني نذكر:

مجلة الشرطة: يعود تأسيسها إلى سنة 1961 وكانت تحمل اسم مجلة «الأمن الوطني» قبل تغيير اسمها سنة 2005، وهي التمثل الوحيد للإعلام الأمني بالمغرب، صدرت في 34 عددا (إلى نهاية نونبر الماضي) ويُسحب منها 6000 نسخة شهريا. تشتغل بشكل مستمر على تطورات الأحداث والوقائع الأمنية والكتابة البوليسية.

في مارس الماضي ستعتمد المؤسسة الأمنية إلى إطلاق النسخة الإلكترونية من مجلة الشرطة على تطبيق معلوماتي على الهواتف المحمولة، حيث يمكن المتابع لهذه الدعامة التواصلية من الاطلاع على الأعداد الجديدة من مجلة الشرطة باللغتين الفرنسية والعربية.

التواصل الشبكي: في يناير 2019 أطلقت المديرية العامة للأمن الوطني حسابا رسميا على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» في سابقة من نوعها تعكس أهمية مواكبة الإعلام البديل. وحظيت هذه المنصة التواصلية بمتابعة 31,355 متابعا، حيث ينشط الموقع في التفاعل مع الأخبار الزائفة والإبلاغ عن العمليات الأمنية لمحاربة الجريمة والأفعال

الجانحة ومكافحة الإرهاب وخطط التعاون الأمني الدولي والأنشطة الرسمية للمديرية.

البلاغات: شكلت البلاغات قاعدة تقليدية للتواصل المؤسساتي لجهاز الأمن، وقد اعتمدها المديرية العامة للأمن الوطني وسيلة للتواصل مع الرأي العام بشأن قضايا الشأن الأمني. في السنة الماضية وحدها صدر 450 بلاغ، منها 112 بيان تفاعلي مع أشرطة فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي أو التطبيقات الهاتفية، و133 تكذيباً خلال 9 أشهر.

الأبواب المفتوحة: انطلقت هذه المبادرة سنة 2017. وهي مناسبة للتواصل المباشر مع المواطنين والتفاعل مع أسئلتهم حول مرفق الأمن، وفرصة لإطلاع الجمهور على وسائل التدخل الأمني ومختلف التخصصات والخدمات الريفقية في فضاء مفتوح يراعي توفير ظروف أمنة. الدورة الثالثة لأبواب الأمن المفتوحة استقطبت نحو 260 ألف زائر حسب إحصائيات رسمية.

3. في التقييم: إكراهات تطوير التواصل الأمني

في تقييم الأداء الأمني في مجال التواصل لا تزال الكثير من الكوابع تحد من العملية التواصلية للمؤسسة الأمنية، ورغم أن بعضها يرتبط باعتبارات موضوعية/قانونية فإن طبيعة التحولات الحذرة التي تعرفها المؤسسة وانفتاحها على المحيط الخارجي ترتبها بالأساس إلى توفر الإرادة والقرار الإداري بنهج سلوك التواصل. ولعل ما يميز المرحلة الحالية هو توجه نحو انفتاح واع بتنوع أدوات التواصل الإعلامي للمؤسسة الأمنية، كما بيّنا سلفاً.

بالمقابل، تصطدم سياسة التواصل في المجال الأمني بمحددتين اثنتين: تدابير الولوج إلى المعلومة ومقتضيات السر المهني.

الحق في الوصول إلى المعلومة:

لقد ربط الدستور المغربي الجديد بين حرية الإعلام وقاعدة الحق في الوصول إلى المعلومة، وذلك بالتنصيص في الفصل 28 منه، بشأن الحريات والحقوق الأساسية، بأن «حرية الصحافة مضمونة، ولا يمكن تقييدها عدا ما ينص عليه القانون صراحة»، بينما خصص الدستور نص الفصل 27 لتنظيم الحق في الولوج إلى المعلومة، مع وضع اشتراطات مسبقة سوف يتم تضمينها في القانون التنظيمي تـستثنى كل ما يتعلق بالدفاع الوطني وأمن الدولة الداخلي والخارجي.. وغيرها من المجالات التي اقتص بها المقتضى القانوني 13,31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

وقد أثارت هذه الاشتراطات ملاحظات ومواقف رافضة لاتساع مجال تأويل فكرة «حماية الدفاع الوطني وأمن الدولة الداخلي والخارجي»، التي ورد التنصيص عليها في المادة 7 منه من القانون. وتأسست هذه الملاحظات على قاعدتين :

الأولى : تكمن في كون التقييد يجب أن يكون متناسبا مع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبذلك وجب الاسترشاد بقاعدة سمو المواثيق الدولية على التشريعات الوطنية (كقاعدة دستورية). مسؤولية الدولة الناشئة عن أعمال قطاع الأمن (وفق قانون المسؤولية لسنة 2001).

الثانية : تتعلق بالتوصيات الواردة بشأن قطاع الأمن في التقرير النهائي لهيأة الإنصاف والمصالحة، خاصة منها التوصية المتعلقة بالمسؤولية الحكومية في مجال الأمن والتوصية المتعلقة بالرقابة الوطنية للسياسات والممارسات الأمنية.

مقتضيات مشمولة بطابع السرية:

في ظل وجود قانون جنائي (الفصل 446 من ق.ج.م) يعاقب على إفشاء السر المهني (يراجع الفصل 18 من القانون الأساسي للوظيفة.ع) فإن سياسة التواصل في المجال الأمني تصطدم بحاجز تشريعي، تم التجديد له في المقتضيات المنظمة للحق في الحصول على المعلومات، فقد استثنت «المعلومات المشمولة بطابع السرية بمقتضى النصوص التشريعية الخاصة الجاري بها العمل، ومنها سير الأبحاث والتحريات الإدارية، ما لم تأذن الإدارة المختصة بذلك، وكذا سير المساطر القضائية والتمهيدية المتعلقة بها دون إذن السلطات القضائية المختصة».

وقد تشدد المشرع، بموجب النص الأصلي، في التعاطي مع مبدأ السر المهني، حين خص الأجهزة الأمنية بالتحديد من خلال تفصيل دقيق في مقتضيات قانون المسطرة الجنائية. بالتأكيد في المادة 15 (من قانون.م.ج) على ضرورة أن «تكون مسطرة التي تجرى أثناء البحث والتحقيق سرية»، مع إلزام كل شخص يساهم في إجراء هذه المسطرة بكتمان السر المهني ضمن الشروط وتحت طائلة العقوبات.

إن أهم ملاحظة يمكن تسجيلها على إشكالية السر المهني وتطبيقاته في القانون الجنائي، تكمن في كون نطاق تطبيق الفصل 446 من القانون الجنائي غير دقيق بما يكفي، كما أن أبعاد السر المهني، المنصوص عليها في الفصل 18 من (ق. وظيفة) تحتاج إلى تدقيق يمنع توسيع مجال التأويل وسلطة التقدير في نصوص لها على أثر سلبي على ممارسة الحقوق والحريات بشكل قد يتناقض مع التزام المغرب بسمو القانون الدولي على التشريعات الوطنية.

الملاحظة الثانية : أن تكريس واجب السر المهني على حساب حق الولوج إلى المعلومة، يخلق وضعاً احتكارياً للمعلومة الأمنية ويجعل تصريفها لوسائل الإعلام خاضعاً لمنطق «التسريب» الإعلامي وخارج قواعد التواصل المؤسساتي، ما يخلق صورة ذهنية ملتبسة حول أجهزة الأمن.

إن متغيري الحق في الوصول إلى المعلومة ومبدأ السر المهني يحكمان العلاقة بين الإعلام والأمن، فإنهاء ما يمكن وصفه بـ«الوضع الاحتكاري» للمعلومة الأمنية، يشكل أحد أهداف ترشيد الحكامة الأمنية وقد أوصت هيئة الإنصاف والمصالحة، في هذا المجال، بضرورة «جعل الإشراف السياسي على عمليات الأمن وحفظ النظام فوراً وشفافاً، وذلك بنشر تقارير عن العمليات الأمنية وعما خلفته من خسارة وأسباب ذلك والإجراءات التصويبية المتخذة»، لأن من شأن نشر هذه التقارير أن يشكل مدخلاً جديداً إلى الحق في الوصول إلى المعلومة بما يكرس حقوق الإعلام في النشر وحق الدولة وأجهزتها في الحفاظ على أسرارها.

خاتمة:

رغم الجهود التي بُذلت في مجال تطوير وتنويع آليات التواصل في المجال الأمني، فإن إشكالية مركزية تولدت عن هذه الآليات ويتعلق الأمر بحلق حالة «وضع احتكاري» للمعلومة. كما أن الآليات التشريعية الحالية (السر المهني واستثناءات الحق في المعلومة) لم تسهم في إحداث قطيعة تدعم تداول المعلومة، ما يتعارض مع توصيات مركزية لمخرجات العدالة الانتقالية تهم ترشيد الحكامة الأمنية، وتقضي بضرورة «نشر تقارير عن العمليات الأمنية (عمليات الأمن وحفظ النظام) وعما خلفته من خسارة وأسباب ذلك والإجراءات التصويبية المتخذة»، فالاسترشاد ببلاغات المؤسسة الأمنية لا تشير صراحة لإجراءات التصحيح.

إن جوهر المشكل بين الإعلام والأمن كونهما يشتركان في مجال المعلومة الأمنية، والتالي فإن المشكل يطرح على هذا المستوى لأن «وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية يتقاسمان نفس المجال، فالصحافي يبحث عن المعلومة ورجل الأمن يعمل على المعلومة الأمنية، وهكذا فإن توفير المعلومة الأمنية لوسائل الإعلام يقتضي أن يتمتع الأمني بحماية قانونية وإدارية»، غير أن تجريم ذلك بذريعة السر المهني يعني أننا أمام قانون متشدد وليس جهاز أمن منغلق.

بالمقابل، تبقى الرقابة الديمقراطية (السياسية بالمعنى البرلماني) على العمل الأمني محدودة الأثر لاعتبارات تتعلق بإشكالية فهم الفاعل السياسي لميكانيزمات إنتاج القرار الأمني وكذا استمرار النخبة السياسية، في جز كبير منها، في استبطان تصورات قديمة موروثة حول المؤسسة الأمنية. فيما تثير بعض الأسئلة البرلمانية من باب الرقابة السياسية، على قلتها، قضايا تخلط بين السياسات الأمنية (كسياسة عمومية) وبين السياسات الجنائية (بوصفها تعنى بالجريمة والعقاب).

استراتيجية التواصل داخل منطقة الشرطة نموذج منطقة مونتغمري



ميكائيل جونيو

رئيس فرقة - منطقة شرطة مونتغمري

تقديم منطقة شرطة مونتغمري

اشغل منصب رئيس الفرقة بإحدى مناطق الشرطة في بروكسل، التي تضم 19 بلدية وتنقسم إلى ست مناطق للشرطة. يتعلق الأمر بمنطقة متعددة البلديات (3 بلديات هي / Woluwe-Saint-Lambert / ؛ يبلغ عدد سكانها 145,000 نسمة وتمتد على مساحة 20 كيلو متر مربع. لدي 599 موظف. للمنطقة ما يقرب من 200 نقطة دبلوماسية، قريبة من المؤسسات الأوروبية، ولدينا ساكنة متعددة اللغات! بمنطقتنا الكثير من المؤسسات التعليمية، كما تنظم العديد من التظاهرات «الترفيهية» أو الرياضية.

المراحل الرئيسية لاستراتيجية التواصل

يتعلق الأمر بالخطوات الرئيسية التالية :

◀ لماذا التواصل؟

◀ أي جمهور مستهدف؟

◀ محاور التواصل؟

◀ نوع الاتصال؟

◀ الميزانية / ضرورة؟

يتم الجواب على كل ذلك بخصوص التواصل الداخلي والخارجي لبلورة مخطط للتواصل.

لماذا التواصل؟

من الواضح أن أهداف التواصل بالنسبة للمرفق العمومي أهداف متنوعة ومختلفة. غير أن هذا التواصل لا يتم من أجل بيع منتج وعين كما هو الشأن بالنسبة لأية مقالة خاصة. بل الهدف هو الإخبار بشكل استباقي وتفاعلي!

الجمهور المستهدف؟

يتعلق التواصل الداخلي بأعضاء الشرطة بالمنطقة، بينما يهتم التواصل الخارجي ساكنة المنطقة (140,000 نسمة)، والأشخاص الذين «يمرون» عبر المنطقة (أولئك الذين يأتون للعمل كل يوم في منطقتنا) والسلطات.

حدود التواصل

باعتبارنا مصلحة شرطة، لسنا الجهة الوحيدة التي تقرر في أمر التواصل في المجال الأمني. بل يجب أن نأخذ في الاعتبار السلطات القضائية؛ ورؤساء البلديات كسلطات إدارية والسلطات الأمنية في المنطقة (المشتركة) والضحايا (في حالة وقوع حادث أو جريمة جنائية) إضافة إلى العاملين في القطاع.

مصلحة التواصل داخل منطقة شرطة مونتغمري

يتم تدبير التواصل من طرف مصلحة للتواصل أصبحت تدير التواصل الداخلي والخارجي بمختلف جوانبهما منذ عام 2016. وهي مصلحة كانت تابعة مباشرة لرئيس الفرقة حتى مارس 2019، وبعدها إلى قسم الإستراتيجية. تتكون المصلحة من 4 موظفين وليس لديها متحدث باسمها دائم، بل يتغير حسب الحالات.

وتتوفر منطقة الشرطة على شبكة للتواصل @ ZP Montgomery، يرأسها رئيس الفرقة أو رئيس مصلحة التواصل. تتكون هذه الشبكة من ممثلين لمختلف مصالح منطقة الشرطة (17 عضوًا)، وتجتمع كل 6 إلى 8 أسابيع تقريبًا لتدارس مبادرات التواصل الداخلي والخارجي.

التواصل الداخلي بمنطقة الشرطة مونتغمري

تقوم الفلسفة العامة لهذا التواصل على محاولة تبليغ المعلومات والرسائل التي تهم العاملين في قطاع الشرطة بالمنطقة:

وللقيام بذلك، تم على مستوى التواصل الرقمي، إنشاء شبكة إنترنت لإيصال المعلومات المختلفة للموظفين بنجاح كبير (51 ألف استشارة في السنة في عام 2017 مقارنة بأكثر من 100 ألف في هذه السنة (2019). ولإثارة اهتمام الموظفين، أنشأنا أركانًا جديدة جديدة داخل هذه الشبكة من قبيل ركن شكر وتقدير؛ روبورتاجات خارجية؛ بورتريهات ل 49 وظيفة مختلفة. الوجه الخفي؛ التواصل النقابي. كما حقق الركن الجديد حول الهيكل التنظيمية نجاح متميزًا.

كما تم تعزيز التواصل بين رئيس الفرقة وموظفيه من خلال تنظيم زيارات الرئيس إلى ف 40 مصلحة في المنطقة، والمشاركة في أحداث

كبيرة، وعمليات مهمة فضلا عن القيام بخرجات ميدانية مع مفتشي الأحياء وفرق مصلحة التدخل، الخ.

ويتم تعزيز فرص التواصل بين رئيس الفرقة والأطر التابعين له من خلال :

- لجنة توجيهية أسبوعية
- لجنة توجيهية شهرية موسعة
- اجتماعات شهرية تنفيذية
- اجتماعات مع الأطر كل أربعة أشهر،
- لقاءات مع مصالح خاصة :
- ◀ لقاء سنوي مع أقسام البحوث المحلية الخمسة ؛
- ◀ يوم مفتشي الحي اليوم
- ◀ أعضاء فريق الكلاب وفريق أصحاب الدراجات
- ◀ أيام للاستقبال / كراس لفائدة الملتحقين الجدد
- ◀ تنظيم بناء فريق سنوي (Monty & Move) مع مسابقة للصور (Monty & Pictures)
- ◀ المشاركة في الفعاليات الرياضية باسم منطقة الشرطة، كما تتوفر مصلحة التواصل على مجلة داخلية

التواصل الخارجي داخل منطقة شرطة مونتغمري

يكن الهدف الرئيسي للتواصل الخارجي داخل منطقة شرطة مونتغمري في تحسين الأمن وجودة الحياة في تراب البلديات الثلاث التي تشكل منطقة الشرطة.

ويتم القيام بهذا التواصل من خلال تقديم الاستشارة في مجالات مختلفة (من حيث التنقل والوقاية والسلامة على الطرق، وما إلى ذلك)، من خلال إبلاغ الساكنة بشكل أفضل عن عملنا، ومهامنا، والإجراءات التي نتخذها تحت الشعار المركزي التالي : منطقة شرطة مونتغمري، مرفق أمني يقوم على الوضوح والقرب.

أدوات التواصل الخارجي داخل المنطقة

يكمّن الهدف المتضمن في رسالة المهمة لرئيس الفريق في تعزيز التواصل من خلال :

- الاتصال الرقمي
- الصحف البلدية
- التواصل عبر وسائل الإعلام
- المنشورات المختلفة.

الاتصال الرقمي:

في ما يتعلق بالاتصال الرقمي، اتخذنا القرارات التالية :

- قرار إنشاء صفحة الفيسبوك
- قرار تحيين وتحديث الموقع
- قرار عدم فتح حساب Twitter، ولا حساب LinkedIn، والتريث قبل فتح حساب Instagram
- تم إنشاء صفحة (<https://www.facebook.com/ZPZMontgomery>) في مايو 2017. وفي الذكرى السنوية الثانية لفتحها بلغ عدد المشتركين فيها 4,790 مشتركاً. 6 مشاركات في الأسبوع تقريباً،

وما يقرب من 800 رسالة منذ الإحداث (الغالبية العظمى من هذا الإنتاج هو إنتاج خاص من الشرطة باتجاه المواطنين)

لدينا 4790 مشتركاً، ولكن يمكننا في بعض الأحيان ملامسة عدد أكبر. هكذا، وصلت صفحة Facebook الخاصة بنا إلى رقم قياسي بلغ 228,420 شخصاً و9,483 تفاعلاً! كما تتيح لنا هذه الصفحة متابعة متكررة / دائمة لما ينشر فيها !!!

تم إطلاق موقعنا على الإنترنت ([fr/5343/https://www.police.be](https://www.police.be/fr/5343)) في نهاية سنة 2018. ويتعلق الأمر بمنصة للشرطة مدمجة لها نفس الهيكلة في جميع أنحاء البلاد، ويمكن زيارتها على أدوات الاتصال المحمولة. يتم تحيين هذا الموقع عدة مرات في الأسبوع. نتوصل بالعديد من الأسئلة كل أسبوع عبر الموقع. على سبيل المثال، لدينا ركن مهم م يسمح للمواطنين بالتعرف على مفتش الحي الخاص بهم.

ليس لدينا حساب Twitter بعد ولا حساب LinkedIn الذي يعد حساباً احترافياً بشكل أساسي ولا يحقق نجاحاً كبيراً للمؤسسات مثل مؤسستنا.

بالنسبة لحساب Instagram، نعتزم فتحه لأنه يستخدم بشكل كبير من قبل الشباب، وله أهمية بالنسبة للمستقبل.

ومن بين وسائل التواصل الخارجي بالنسبة لمنطقة منتوغمري توجد الصحف البلدية، حيث تقوم البلديات الثلاث بالمنطقة بتوزيع صحفها بعشرات الآلاف من النسخ، ومنذ عام 2016، أصبحنا ننشر مقالاً واحداً شهرياً في 3 صحف، مما يسمح لنا بالوصول إلى جمهور آخر، خاصة وأن لدينا استقلالية كبيرة في اختيار الموضوعات.

وتشمل القنوات الأخرى :

- التواصل عبر وسائل الإعلام
 - العمل مع بعض الصحفيين
 - المؤتمرات الصحفية والبيانات الصحفية بالنسبة للقضايا الكبرى :
 - تقارير مختلفة في برامج مختلفة (استطلاعات الرأي، شرطة المرور، إلخ) وفي نشرات الأخبار
- لدينا تقرير سنوي يتم توزيعه على السلطات، عبر موقع الويب، مع توزيع نسخة ملخصة منه في جميع البيوت.

كما لدينا أيضًا منشورات خاصة (نصائح الوقاية، تقديم مفتشي الأحياء....)، ونشارك في أنشطة مختلفة مستغلين كل فرصة للاتصال بالسكان للقيام بالتواصل الخارجي. (على سبيل المثال، الترحيب بالسكان الجدد، وصالونات التشغيل، إلخ)

ويتم تحديد محتوى هذا الاتصال خلال اجتماعات شبكة التواصل @ ZP Montgomery والاجتماعات بين رئيس الفريق ومصلحة الاتصال خلال حوالي 3 مرات في الشهر، مع تقييم المنشورات السابقة وتحديد مضامين مختلف قنوات الاتصال الأخرى.

التطورات المستقبلية

◀ التواصل الداخلي :

- نعززم إنشاء شبكة إنترنت جديدة واستخدام أدوات اتصال جديدة

◀ التواصل الخارجية :

إنشاء حساب Instagram

- إنشاء مقاطع فيديو صغيرة

- تعزيز قسم الاتصال بوسائل الإعلام
- تطوير منشورات خاصة
- تنظيم يوم الأبواب المفتوحة
- نقاط الاهتمام
- الانتباه للتفاعلات بين الاتصال الداخلي والخارجي
- من المهم إجراء تقييم صحيح للتفاعلات المحتملة بين مختلف قنوات الاتصال
- الوضع في الاعتبار أن أي معلومات منشورة بشكل سيئ يمكن أن يكون لها تأثير على صورة المؤسسة.
- الرد بسرعة وبشكل جيد!
- عدم الدخول إلى حقل «السياسي».

الجلسة الرابعة

استراتيجية التعاون بين قطاع الأمن والمجتمع المدني

تيسير الجلسة:

• سناء العاجي

المتدخلون:

• كريمة مكيكة

• فريد بونوار

• الحبيب بلكوش

• أيمن أيوب



العنف ودور المجتمع المدني بالمغرب



كريمة مكيكة

فاعلة جمعوية

أولا. تقديم

يعتبر المغرب بلدًا آمنًا. يستقبل حوالي 13 مليون سائح كل عام، كما أن التعليمات الرسمية التي تقدمها لهم بلدانهم الأصلية عادية جدا وليست استثنائية.

موازاة مع ذلك، يؤكد التقرير السنوي الأخير للمديرية العامة للأمن الوطني، أن أساسيات الأمن جيدة على العموم. فمعدل الجريمة العنيفة آخذ في الانخفاض وهو من أدنى المعدلات في العالم، والسرقات تتناقص أيضا بما في ذلك في المدن الكبرى... فما الذي يحدث؟ ولماذا نشعر بعدم الأمان؟

السياق

في تحقيق أجري عام 2017، يشعر أكثر من ثلث المغاربة بعدم الأمان، وتشعر النساء بتهديد أكبر من الرجال والأثرياء أكثر عرضة للتهديد من الضعفاء. لكن هذا الشعور يذهب أبعد من ذلك.

فالشعور بعدم الأمان له جذور أعمق بكثير من الجريمة الظاهرة. إنه يأتي من :

- عالم يتغير بسرعة متنامية مع مستقبل يزداد صعوبة أكثر فأكثر؛
- التحضر السريع الذي يجعل من جيراننا غرباء عنا بالكامل؛
- تدرر العائلة مما يجعلنا نشعر أننا نواجه مخاطر الوجود بمفردنا؛
- الاتصال الدائم بكمية هائلة من المعلومات الصحيحة منها، والزائفة، الذي قد يصبح مثيرا للقلق؛
- تطوير أشكال جديدة من الجريمة: «التشرميل»، شغب الملاعب، الاتجار بالمخدرات، الخ؛
- استقبال عدد كبير من الأجانب في حالات هشاشة...
- إضافة إلى ذلك، هناك أشكال من انعدام الأمن لم يعد يقبلها المجتمع، منها:
- العنف المنزلي، لا سيما ضد النساء والأطفال؛
- وفيات الطرق؛
- العنف المنزلي خاصة تجاه النساء والأطفال
- الموت على الطرقات
- ضعف التكفل بالحالات الاستعجالية، خاصة على مستوى الصحة؛
- التحرش شبه الدائم بالمرأة في الأماكن العامة؛
- العنف في المدرسة؛
- ضعف الأمن القانوني؛
- انعدام الأمن الغذائي على مستوى المواد الغذائية وغياب الحماية

من الأخطار الناجمة عن بعض المنتجات الاستهلاكية (رأينا آخر الأمثلة بشأن المجازر أو الشواحن غير المطابقة للمعايير الدولية) ؛

← الفشل في الحماية من المديونية المفرطة ؛

← هشاشة أمن المعطيات الشخصية...

ثانياً. أدوار المجتمع المدني

1. التعريف:

يؤكد الكتاب الأبيض للاتحاد الأوروبي أن " المجتمع المدني يشمل، بشكل خاص، المنظمات النقابية العمالية ومنظمات أصحاب العمل ("الشركاء الاجتماعيين")، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات المهنية، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الأساسية، المنظمات التي تقوم بإشراك المواطنين في الحياة المحلية والبلدية. "

2. دور الجمعيات:

تلعب الجمعيات دورًا رئيسيًا في جميع مجالات النشاط الاجتماعي، وفي سياسات التنمية ؛ كما توفر مجموعة واسعة من الخدمات. تمثيل مصالح المواطنين أمام السلطات العمومية ؛ وتشارك في ظهور المواطنة الفعالة وممارسة الديمقراطية (أداء المهام المفيدة، إيجاد مكان في المجتمع، الاستماع إليه، ممارسة التأثير، إحداث التغيير، إلخ) ؛

وتشارك الجمعيات أيضًا في خلق مناصب الشغل (مكافحة البطالة، دمج الأكثر هشاشة، إحداث فرص العمل)

3. الخصائص:

من بين خصائص جمعيات المجتمع المدني، يمكن الإشارة إلى :

- مكافحة الفقر والإقصاء : موضوع تعبئة شديد ؛
- الأنشطة ذات الأهمية الكبرى في كثير من الأحيان للاقتصاد ؛
- حلول استكشاف الأخطاء وإصلاحها على المدى القصير ؛
- المشاركة المحدودة للنساء والشباب والمسنين ؛
- العمل التطوعي

4. الإكراهات:

- تكمن الإكراهات الرئيسية التي تعيق تطور هذه الجمعيات في :
 - معظم الجمعيات صغيرة الحجم للغاية ومتواضعة ولديها موارد هزيلة ؛
 - محدودية التعاون مع القطاع الخاص ؛
 - صعوبات في الوصول إلى مصادر التمويل (التمويل الذاتي) ؛
 - الهشاشة والضعف أمام المانحين، مما يولد مشاكل استدامة الإجراءات ؛
 - تشتت في العمل (عدم وجود رؤية استراتيجية) ؛
 - تفاوت بين الأهداف المعلنة ومستويات الإنجاز ؛
 - أنشطة مماثلة ومتكررة (مشكلة ترسيخ الأراضي)
 - ضعف التنسيق بين الجمعيات، وهيمنة العلاقات التنافسية بينها ؛
 - ضعف القدرة على توظيف الشباب ذوي التكوين الملائم

ثالثا. التعاون بين الشرطة والمجتمع المدني

1. الأهداف:

الهدف العام:

يكمن الهدف الرئيسي من هذا التعاون في ضمان أمن الأفراد والممتلكات وتعزيز السلم الاجتماعي فوق مختلف مناطق التراب الوطني مع احترام الحقوق والاتفاقيات الوطنية والدولية.

أهداف خاصة:

من الأهداف الخاصة يمكن الإشارة إلى :

- دعم وتعزيز قدرات الدولة على تلبية انتظارات الساكنة في مجال الأمن؛
- تعبئة وإشراك جميع الفاعلين في تدبير القضايا الأمنية
- خلق مناخ من السلم الاجتماعي والاستقرار يسمح بإنجاز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

2. الاستراتيجية:

1.2. الوقاية:

لا يمكن القيام بكل هذا إلا من خلال الوقاية، والتي تتمثل في مضاعفة عمليات الشرطة، وجمع واستخدام المعلومات الاستخباراتية عن التحالفات بين السكان وتنفيذ عمليات التربية والتحسيس بشأن جميع أنواع التهديدات الأمنية.

2.2. تعزيز قدرات القوات:

يمكن تعزيز قدرات القوات عن طريق تدريب قوات خاصة وتجهيزها من أجل تكييف أساليبنا مع التهديدات الجديدة، عن طريق إنشاء وحدات وفقاً لأهمية التهديدات. يمكن تحقيق هذا التعزيز من خلال تطوير الموارد البشرية، خاصة عن طريق نظام لتوظيف والتكوين متلائم مع أهدافنا الأمنية الأساسية وتعزيز الرقابة الداخلية وإنشاء نظام للاعتراف بالجدارة.

3.2. تخصص القوات في مواجهة ظهور أشكال ناشئة للجريمة:

يتعلق الأمر بالعمل من أجل تغيير عقلية وسلوك عناصر قوات النظام ومستخدمي الطرق من خلال عمليات التوعية والتحسيس والإخبار. كما يتعلق الأمر بالقيام بحملات توعية حول الامتثال لقواعد السلوك الأساسية.

4.2. إنشاء نظام شرطة القرب:

من أجل الحصول على شرطة القرب، من الضروري تقريب أفراد الأمن من السكان ما أمكن وإقامة شراكة يومية معهم، وتحسين المرفق العمومي الأمني من خلال دمجهم في بيئته الاجتماعية لتحقيق نجاح أفضل في مجال الوقاية والتوفر على قوات جاهزة للتدخل في أي وقت وفي أي مكان.

5.2. مراعاة بعد النوع:

- تعزيز الإطار المؤسسي لتحسين مشاركة النساء في مكافحة انعدام الأمن

- تعزيز مهارات النساء بالزي الرسمي وتنظيم تكوينات على النوع لصالح صناع القرار والمنفذين في قطاع الأمن.
- ستندمج الاستراتيجية الموضوعة على هذا النحو بشكل طبيعي في أوجه تظافر الجهود الوطنية والدولية.

3. التوصيات:

- تنظيم حملات التحسيس الهادفة إلى تعريف المواطنين بحقوقهم
- تطوير دورات تكوينية لصالح التلاميذ والطلبة في مؤسساتهم، وبجميع المستويات بشأن حقوقهم وواجباتهم
- إقامة ورشات الممارسات المواطنة في الأماكن العامة التي تعرف حركة مرور كثيفة
- التنسيق مع مختلف السلطات العمومية بشأن أي عمل من أعمال التخريب أو الأذى
- إخطار مصالح الجماعات، على سبيل المثال بغياب المصباح أو حالة الإنارة على الطريق العام
- الترافع من أجل تهيئة مدن آمنة : ضمان الإنارة العمومية وإنشاء مراحيض عمومية مخصصة للنساء
- توفير وسائل نقل عمومي خاص بالنساء خاصة في الساعات المتأخرة من الليل.

دور المواطن في تعزيز الأمن الحضري



فريد بونوار

مدير الوقاية والأمن والمواطنة
بمدينة سارسيلس بفرنسا

لقد تمكن المجتمع الحالي من قطع العلاقة مع صورة المجتمعات القروية ذاتية التنظيم. حيث أصبح الأفراد منفصلين عن مجموعات القرب، كما تتفكك أنظمة الحماية التقليدية، وتتزايد مشاعر الهشاشة، ويتأكد دور الدولة كضامن لأمن الممتلكات والأشخاص، ومن ثمة ضرورة تعزيز وتطوير انخراط المجتمع المدني في مجال الأمن الحضري في إطار أخلاقي.

سياق وإطار هذا الانخراط

← الرهانات

من المهم تحديد رهانات هذا التدخل. يتعلق الأمر بالعمل على تحديات الشعور بانعدام الأمن، وتنوع المشاكل، وتنوع الحاجيات حسب فئات.

إن علاقة السلطات المحلية والمجتمع المدني باتخاذ إجراءات بشأن الأمن الحضري نابعة من قرب المجتمع المدني من صانعي القرار المحليين، ومعرفته بالجال الترابي وخبرته الميدانية، علاوة على أن السلطات المحلية مسؤولة عن السياسات الأخرى التي تسهم في الأمن الحضري (العمل الاجتماعي، الشباب، الإسكان، الصحة...).

◀ المبادئ التوجيهية

وتكمن المبادئ التوجيهية لهذا التدخل في :

- التوازن بين الوقاية والتماسك الاجتماعي والردع،
- تعبئة عدد كبير من الفاعلين،
- والأفقية في الاشتغال،
- فضلا عن اعتماد مقارنة استراتيجية في هذا المجال.

المقاربة الاستراتيجية

إن اعتماد مقارنة استراتيجية يعني :

- تحديد الأولويات حسب الاحتياجات،
- التفكير في السياسات الأمنية وفقاً لاحتياجات المجتمع المدني وليس المؤسسات العمومية،
- اعتماد خطة لتحقيق أهداف متوسطة وطويلة الأمد، بدلاً من اتخاذ قرارات معينة لتحقيق أهداف قصيرة الأجل،
- إجراء تقييم منتظم من أجل تكييف هذه السياسات الأمنية،
- فضلا عن جعل الخطة واضحة وقابلة للتتبع.

مفهوم "الإنتاج المشترك" للأمن

يشكل الإنتاج المشترك للأمن بمعية المجتمع المدني قيمة مضافة بالنسبة للسياسات الأمنية وحقوق الإنسان. لأن هذا الإنتاج المشترك يمكن من مراعاة احتياجات وخصوصيات مختلف الفئات، خاصة وأن خبرة المجتمع المدني متكاملة مع خبرة المهنيين، كما أنه يعزز الشعور

بالانتماء إلى المدينة ويساهم في تحسين العلاقات مع المؤسسات وبالتالي الشعور بالتماسك الاجتماعي والأمن. ولا شك أن المدن والسلطات المحلية هي المؤهلة أكثر بتحريك هذا الإنتاج المشترك، والقيام بدور الوسيط مع المؤسسات الأخرى، فضلا عن ضرورة إشراك المجتمع المدني أكثر فأكثر.

تجربة فرنسا في هذا المجال

تتميز أنماط المشاركة بعدم انسجامها، فهي متفرقة، وممتدة في الزمن وعفوية، وتهم أجهزة موجودة، متمحورة حول طلبات للسلطات العمومية، أو ذات استقلالية وزجرية إلى هذا الحد أو ذاك.

خلاصات التجربة، نقط اليقظة والصعوبات

يمكن استنتاج بعض الخلاصات من هذه التجربة سواء ما يتعلق بسلبياتها أو إيجابياتها، من بينها

- انحرافات أمنية
- تملك التجربة من طرف جمهور منسجم وهو نفسه دائما
- مساءلة التدبير التقليدي للسياسات المؤسساتية
- التعبئة في الزمن
- تجاوز المصالح الفردية للتوجه نحو المصلحة العامة

توصيات:

- تعزيز تنمية ثقافة مشتركة للأمن: تتطلب تحديد أهداف واضحة للسياسة المحلية بالنسبة للسكان، ودعم توعية وتكوين الساكنة (الجامعة الشعبية،...).

مبادئ للدمج على المستوى الأفقي:

- تحديد السياسات العمومية وسياسات سير المؤسسات وفق انتظارات وحاجيات المواطنين سواء بالنسبة لمشاكلهم اليومية أو المشاكل المستعجلة وإشكاليات الجريمة الكبرى ؛
- الوساطة
- القرب
- إشراك المصالح الأخرى، لأن قضايا الأمن غالبا ما تهم في الواقع قضايا أخرى (التعمير، التماسك الاجتماعي، التضامن...)
- التركيز على أشكال المشاركة القائمة على مبادئ التضامن عوض الاقتصار على المراقبة مع ضمان عدم قيام المواطن بدور قوات الأمن ودعم وتنسيق مبادرات المجتمع المدني، وعدم التطفل على مهامها
- تشجيع إنشاء هيئات استشارية تمثل جميع السكان المشاركين في المجموعات البعيدة عن المؤسسات، من أجل إشراك المجتمع المدني في وضع التصورات، وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية/ مع الأخذ بعين الاعتبار أشكال المشاركة المنبثقة مباشرة من الساكنة (الملتزمات...)
- تحديد أهداف قابلة للتحقيق، حتى وإن كانت نتائجها تبدو هزيلة جدا.

أمثلة عن مشاركة المجتمع المدني

ولإبراز الأدوار التي يمكن أن يلعبها المجتمع المدني يمكن الإشارة إلى الأمثلة التالية :

- إنجاز التحقيقات (التوقعات والاحتياجات...)
- تقديم الاستشارات في الانتخابات المحلية،
- خلق فضاءات للنقاش الجماعي،
- مشيرات استكشافية
- الانخراط في "الحرس الوطني" (دعم رجال المطافئ والإنقاذ، والكوارث الطبيعية)
- التبليغ عن المخالفات والسرقات المحتملة،
- القيام بالوساطة لحل النزاعات وديا بين السكان
- فضلا عن المشاركة في حكامة السياسات الأمنية...

الحكامة الأمنية، أي دور للمجتمع المدني؟

تجربة مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية نموذجاً



الحبيب بلكوش

رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية

تجدد الإشارة منذ البداية إلى أن سياقات تجارب التطور والتغيير تختلف من مسار إلى آخر كما تختلف العلاقة بين المجتمع عامة والمجتمع المدني بشكل خاص والمؤسسات الأمنية. كما يجب التأكيد أيضاً أن التجربة المغربية في مجال علاقة المجتمع المدني بالمؤسسات الأمنية وطرق اشتغالها حديثة العهد. لأن المؤسسات الأمنية كانت مؤسسات مخيفة وغير مطمئنة على الرغم من أنها مكلفة بتوفير الأمن داخل المجتمع، وذلك لماض يعرفه الجميع.

ومن أجل أن يحدث هذا التفاعل بين مكونات المجتمع المدني والمؤسسات الأمنية من الضروري أن يعرف المجتمع دينامية تشاركية بين المواطن ومؤسسات الدولة، وبالتالي فإن العلاقة بين المجتمع المدني والمؤسسات الأمنية هي وليدة سياق تغيير عرفه المغرب، تميز بانفتاح سياسي عبر ديناميات مختلفة (العدالة الانتقالية، مدونة الأسرة، قوانين مناهضة العنف..). وقد انطلقت ديناميات متعددة مرافقة لهذه التحولات التي عرفها المجتمع. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى علاقة

المؤسسات الأمنية بالمجتمع المدني، وخلق وحدات لمناهضة العنف ضد النساء داخل مراكز الشرطة، وإحداث وحدات مختصة في الطفولة، والتعاون مع جمعيات محاربة السيدا.

ويبدو أن هذه الديناميات في حاجة إلى تقييم مشترك بين مختلف الفرقاء بالمؤسسات الأمنية والمجتمع المدني لإعطاء نفس جديد لهذه التجربة وتوسيع دائرتها، بعد رصد نقط القوة والضعف فيها، باعتبار أن المجتمع المدني تهمة قضايا الأمن، من العديد من الزوايا: فالأمن ضروري للمتعمق بحقوق الإنسان والحريات داخل المجتمع؛ كما أن الوعي بهذا قد تطور داخل المجتمع المدني وداخل حركة حقوق الإنسان بصفة خاصة نظرا للتاريخ الذي طالما ربط بين هذين المكونين؛ علاوة على أن المجتمع المدني يقدم خدمات تتقاطع مع عمل المؤسسات الأمنية (العنف ضد النساء، الأطفال، استغلال البشر، الاتجار في البشر، الخ). وبذلك قد تكون للتفاعل بين المجتمع المدني والمؤسسات الأمنية فائدة في معالجة القضايا المطروحة داخل المجتمع. إضافة إلى ذلك فإن المجتمع المدني، وبحكم موقعه في الوثيقة الدستورية، يمكن أن يشكل قناة للترافع لاستحضار الأمن وقضاياه ضمن المخططات التنموية على مستوى الجهات، أو على المستوى التشريعي، بل ومن أجل بعض الاختلالات والنواقص التي تعاني منها المؤسسات الأمنية التي ترتبط بالسياسات العمومية في هذا المجال، كما هو الشأن مثلا مع ظاهرة الاكتظاظ داخل السجون والتي ترتبط مباشرة بالسياسة الجنائية للحكومة لكنها تنعكس مباشرة على المؤسسات السجنية.

ويبقى من الضروري التأكيد على ضرورة تعزيز قدرات المجتمع المدني وتطوير رؤاه وتوفير الإمكانيات والخبرات للنهوض بهذه الأدوار بالنجاعة المطلوبة تجاه مختلف الأطراف.

ويمكن أن أقدم في هذا الإطار، بإيجاز، تجربة مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية. ففي سنة 2008 انعقدت أول ندوة حول الحكامة الأمنية بالمغرب. نظمها مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية بتعاون مع مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني والمركز الدولي للعدالة الانتقالية. وقد تتطلب تنظيم هذه الندوة كفضاء للنقاش المغلق والهادئ بين مختلف المعنيين بقضايا الأمن نفسا طويلا، دام ما بين سنة وسنة ونصف من الترافع والنقاش مع مختلف الأطراف، من مؤسسات وطنية ومؤسسات أمنية ومنظمات المجتمع المدني.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة الأمنية كانت من أوائل الموافقين على الدخول في هذه الدينامية، على خلاف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي كان يرى أن الظروف لم تنضج بعد للقيام بمثل هذه الخطوة. ويمكن الإشارة هنا إلى أن رئيس المجلس آنذاك، أحمد حرزني، لم يحضر الافتتاح وطلب الحضور في الاختتام ليقدم هذه الشهادة. والطريف في الأمر أن داخل الندوة جلس المسؤولون الأمنيون في صف مقابل لصف من ممثلي منظمات حقوق الإنسان، وفي الصف الثالث جلس ممثلون لباقي الجهات الأخرى. غير أن اكتشاف الآخر وتكسير الحاجز النفسي كان لحظة ذات أهمية لإعادة النظر في بعض المسبقات وإمكانيات التطور المشترك. وقد أخذت هذه الدينامية بعدا هاما دامت لحد الآن أكثر من عقد من الزمن. ولا يمكن إلا أن نحيي الانخراط المستمر للمؤسسات الأمنية في هذه التجربة.

لقد استطعنا أن نطلق دينامية للتفكير المشترك في العديد من القضايا ذات العلاقة بالأمن كمسألة الإعلام والأمن، والمعطيات الشخصية والأمن، والمجالس الوطنية للأمن وقضايا الحكامة الأمنية الخ. وقد استطاعت هذه التجربة، بمختلف محطاتها، إلى حد ما في

أن تجعل قضايا الحكامة الأمنية حاضرة في النقاش العمومي، بل كنا من المساهمين الأساسيين في الدفاع عن حضور قضايا الأمن في الوثيقة الدستورية، حيث شكل هذا الموضوع المحور الرئيس في مرافعة مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية أمام لجنة صياغة الدستور باعتبار أن الحق في الأمن يشكل حقا من حقوق الإنسان مما يتطلب وضع ضوابط جيدة في المجال الأمني.

وعلى مستوى تعزيز القدرات، أنهى المركز، منذ ثلاثة أسابيع برنامجا لسنتين مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج يهتم بتكوينات لفائدة أطر ومدراء السجون وأطبائها وأخصائييها النفسيين، بتعاون مع مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني بالنسبة لجزء من هذا البرنامج، وسفارة هولندا بالمغرب بالنسبة للجزء الآخر.

واعتقد أن علاقة المجتمع المدني مع القضايا الأمنية وإيجاد صيغ التقاطع والتعاون بين الأطراف المعنية لها مدخل متعددة وتتطلب التراكم والنفس الطويل والتقييم المستمر حتى نتمكن من وضع استراتيجيات تعزز هذه لشراكات، خاصة أن مسألة الأمن لم تعد قضايا تهم المؤسسات الأمنية لوحدها، بل أصبحت قضايا مجتمعية تتطلب تغيير العقلية داخل المؤسسة الأمنية من جهة وكذا داخل المنتخبين والأحزاب السياسية من حيث إدراجها ضمن برامج والمؤسسة التشريعية من حيث اعتماد سياسات عمومية مناسبة ومجتمع مدني من حيث تملك الخبرات للعب أدوار مهمة في هذا المجال ووسائل إعلام باعتبارها ناقلة لهذا التحدي. وهي أوراها ما زالت تتطلب المزيد من التمحيص والعمل الجاد.

المجتمع المدني والحكامة الأمنية المحلية

تجربة مجالس الأمن المجتمعي الفلسطينية نموذجاً



أيمن أيوب

نائب مدير قسم شمال أفريقيا والشرق الأوسط
لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن

في البداية لا بد من التأكيد أنه لا يجوز أن يبقى الحديث عن الأمن ضمن المحرمات. غير أنه لا بد من التأكيد، أيضاً، على أن معالجة المواضيع ذات الصلة تتطلب نفساً طويلاً. وقد يكون السبب وراء ذلك أننا ما زلنا نغني في وديان مختلفة. وهذا ما كان يحدث بين السلطة، ومن ضمنها الأجهزة الأمنية ومكونات أخرى داخل المجتمع من بينها مكونات المجتمع المدني بمفهومه العام والعريض.

فمن جهة، كانت السلطة تسعى إلى الاحتفاظ ببعض الصلاحيات لها دون غيرها وفي المقابل كان هناك موقف احتجاجي مطلبى من قبل مكونات المجتمع المدني دون أن تكون على دراية بدورها والعمل على القيام بهذا الدور.

ويعتبر المغرب من البلدان العربية التي قطعت أشواطاً كبيرة في إيجاد هذه اللغة المشتركة والاعتراف بالأدوار المتبادلة بين السلطة ومكونات المجتمع المدني. بل تعدى ذلك إلى الممارسة العملية في التعاون بين الطرفين.

ولا شك أن تطوير هذه العلاقة وإيجاد الأساليب الممكنة للتعاون بين الطرفين ليس تحديا مطروحا فقط على البلدان التي تعيش مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، بل تهتم أيضا جميع البلدان بدون استثناء. ومن بين القضايا التي يهتمها هذا التعاون تحقيق الأمن في المجتمع بما يضمن السلامة والطمأنينة للمواطنين، والمساهمة في الحكامة الأمنية الجيدة على المستوى المحلي من خلال أحد محاوره الهامة المتمثل في أمن القرب أو الشرطة المجتمعية. ولتحقيق ذلك لا بد من البحث عن الوسائل والقنوات الضرورية لذلك. ولا شك أن المجتمع المدني يمثل إحدى هذه القنوات التي أثبتت التجارب أنها ناجعة جدا في هذا المجال، باعتباره قادرا على استشفاف الاحتياجات وصياغتها وتبليغها والمشاركة في وضع التصورات لرامية لمعالجتها.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تجربة أطلقها، منذ سنوات، مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن في الأراضي الفلسطينية الخاضعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. ويتعلق الأمر بتأسيس مجالس الأمن المجتمعي، بعد تشاور مع أجهزة السلطة ومكونات المجتمع المدني. حيث تم في البداية تأسيس مجلسين نموذجيين قبل تعميم التجربة في مختلف محافظات أراضي السلطة الفلسطينية. وقد تم صدور مرسوم رئاسي توجيهي لكل المحافظين بفلسطين بضرورة العمل على توفير كل الدعم وكل الإمكانيات المادية الضرورية لدعم عمل هذا المجالس في محافظاتهم والمبادرة إلى تأسيسها في المحافظات التي لا تتواجد بها.

ويتعلق الأمر بمجالس تشكل فضاء للقاء بين الأجهزة الأمنية والمجتمع ككل ممثلا بمختلف مكونات المجتمع المدني وأساسا الفضاء الجمعي والقيادات التقليدية والقيادات الخاصة بفئات محددة كالنساء والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك للاستجابة للكثير من الاحتياجات

وإشراك المجتمع في صياغة المعالجات الأمنية التي يريدها المواطن لنفسه في ظروف صعبة للغاية.

استطاعت هذه المجالس تحقيق نجاح ملموس في توفير الأمن اليومي للمواطن الفلسطيني، لأنها مجالس جامعة لا تستثني أحداً، وتتعقد بصيغ مختلفة حسب الحاجيات قد تصل إلى أن تأخذ شكل جمعية عامة بحضور ومفتوح. ويعزى هذا النجاح إلى كونها وضعت مساطرها بنفسها واعتمدت من قبل مرسوم رئاسي، فأصبحت لها صلاحيات قانونية معترف بها من قبل الجميع، كما أنها في تواصل دائم مع مختلف مكونات المجتمع، حيث تجمع في عضويتها إلى جانب ممثلي جمعيات المجتمع المدني المنتخبين والأجهزة الأمنية.

كما أن علاقتها بمصلحة الشكاوى وما تقوم به من أدوار في إيجاد الحلول للعديد من المشاكل والقضايا قد ساهم في تحقيق التقدم الذي أنجزته هذه المجالس فوق أراضي السلطة الفلسطينية.

التقرير التركيبي
حول ندوة الحكامة الأمنية
على المستوى المحلي



ندوة الحكامة الأمنية على المستوى المحلي

تقرير تركيبي

نظم مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية بتعاون مع مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني، يوم الخميس 5 دجنبر بالرباط ندوة دولية حول موضوع الحكامة «الحكامة الأمنية على المستوى المحلي»، شارك فيها خبراء ومهنيون وإعلاميون وممثلون عن المجتمع المدني، وذلك من أجل تقديم ومناقشة الخبرات المكتسبات والتحديات من وجهة نظر أصحاب القرار المعنيين، والفاعلين المدعويين للمساهمة في توفير الأمن اللازم للعيش الكريم والتمتع بالحقوق كما ورد في أرضية هذه الندوة.

الندوة كانت من أربع جلسات تمحورت حول شرطة القرب لماذا؟ ؛ ودور المنتخبين والجماعات الترابية في الحكامة الأمنية على المستوى المحلي ؛ واستراتيجية تعزيز التعاون بين قطاع الأمن والمجتمع المدني إضافة إلى محور حول سياسة التواصل في المجال الأمني.

الجلسة الافتتاحية

في بداية الجلسة الافتتاحية، أعربت السيدة سيسيل لاغوت مديرة برامج مركز جنيف لحوكمة الأمن عن اعتزاز المركز بالمساهمة في تنظيم هذه الندوة بالرباط حول الحكامة الأمنية على المستوى المحلي، مشيرة أن تنوع ونوعية الحضور بهذه الندوة يعكس مدى أهمية هذا الموضوع،

خاصة وأن تعدد الفاعلين والثقة والحوار بينهم يشكل أساسا أوليا لتأمين الأمن والحكامة الجيدة للأمن على المستوى المحلي. كما أكدت أن الموضوع يتعلق بتعزيز أمن الدولة وأمن مواطنيها من خلال تحسين النجاعة والمسؤولية في مجال الأمن بما يساهم في احترام حقوق الإنسان ودولة القانون.

بعد ذلك أعطت نظرة عامة عن مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن كمنظمة دولية بها 66 دولة عضو، تعمل على النهوض بقطاع الأمن ليكون مسؤولا فعالا وذا كفاءة تجاه الدولة وتجاه المواطن، كما أنها تشكل أداة للتعاون سواء في أوروبا الشرقية وأفريقيا جنوب الصحراء وبمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يتدخل المركز في سياقات متنوعة كما هو الحال، بخصوص شمال أفريقيا، في مصر وتونس والمغرب لدعم عمليات الإصلاح.

وفي هذا الإطار أشارت إلى علاقة الشراكة طويلة الأمد التي تربط بيم مركز جنيف ومركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، التي أتمرت نتائج هامة، وخاصة في مجال تنفيذ الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب بتعاون أيضا مع المديرية العامة لإدارة السجون.

في كلمته الافتتاحية ذكر الحبيب بلكوش، رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية بأن التحولات التي تعيشها المجتمعات وضعف آليات الوساطة، ومتغيرات بنية الأسرة، والتأثير البارز لشبكات التواصل الاجتماعي.. تساهم في تنامي الجريمة وتنوع أشكالها، مما يجعل التحدي الأمني ذا راهنية وأهمية لضمان الطمأنينة والأمن، وتمكين المواطن من التمتع بالحقوق والحريات المكفولة قانونا، وحماية الممتلكات والأفراد. كما أشار إلى أن أمن القرب أصبح في هذا السياق ذا أهمية بالغة، كما أصبح قضية مجتمعية تستدعي انخراط مختلف



الفاعلين لتوفير خدمة نوعية في مواجهة الإجرام بمختلف أشكاله، توفر الأمن والاستقرار وتضمن ممارسة الحريات. كما أوضح أن التجربة المغربية قد خطت خطوات في هذا الاتجاه، مرفوقة بتقييم متواصل للأداء، لتحسين الخدمات وتطويرها وتوفير الإمكانيات والمتطلبات البشرية والتقنية اللازمة له.

ومن أجل مرافقة هذا العمل، يضيف الأستاذ الحبيب بلكوش، ارتأى مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية بالتعاون مع مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن تنظيم هذا اللقاء للوقوف على ما تحقق، والتفكير المشترك مع الفاعلين المعنيين، وتبادل الخبرة والاستفادة من التجارب والممارسات الفضلى في هذا المجال، ولذلك تشارك معنا مجموعة من الخبراء والممارسين من فرنسا وبلجيكا، لينهي كلمته بشكر الجميع على مساهمتهم في إنجاح الندوة مؤكدا على أهمية العمل المشترك الذي أنجزه مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية ومركز جنيف، من حيث الاستفادة مما تحقق في تجارب دولية في مجالات متنوعة، وتكوين خبرة وطنية تطورت في علاقة بقضايا وتحديات يعرفها بلدنا ومحيطه الدولي.

الجلسة الأولى: شرطة القرب، لماذا؟

في هذه الجلسة الأولى حول محور، شرطة القرب، لماذا؟، التي يسر أشغالها الأستاذ المحجوب الهيبة، الأستاذ الجامعي والخبير في مجال حقوق الإنسان، كان عميد الشرطة الممتاز بالمديرية العامة للأمن الوطني (المغرب)، السيد عمر بنصغير أول المتدخلين، حيث أشار في مستهل حديثه أن مختلف البلدان تواجه تحديات أمنية متعددة، لمواجهة تطور الجريمة العادية منها والعبارة للأوطان والقارات مع ما يطرحه ذلك من ضرورة مواجهة هذه التحديات باستراتيجيات أمنية فعالة وتوفير

الإمكانيات المادية واللوجستية. ومن بين هذه الاستراتيجيات، توجد شرطة القرب، مضيفا أن أهداف شرطة القرب تختلف عن الأهداف التقليدية لأجهزة الأمن، حيث تكمن هذه الأهداف في تقديم خدمة للمواطنين، مع مراعاة الجوانب التقنية والقانونية، فضلا عن مراعاة الجانب المعنوي والنفسي للمواطن من خلال احترام قواعد مدونة السلوك.

وأوضح أن شرطة القرب هي منهجية وطريقة عمل تمكن الأجهزة الأمنية من أن تكون حاضرة وقريبة من المواطن. وتكمن أهم مرتكزاتها في القرب والوقاية والشراكة مع الفاعلين الأساسيين في المدينة وجمعيات المجتمع المدني والمواطنين لتحقيق الإنتاج المشترك للأمن. وتتمثل أهداف هذه الشرطة في المعرفة الجيدة للميدان والاستجابة الفعالة والسريعة لطلبات المواطن عملا على بلوغ الحد من الشعور بانعدام الأمن.

وأوضح أن من بين طرق العمل توجد التغطية الجيدة للمدينة بتعاون مع المجالس المحلية والمجتمع المدني، والتواصل، وتجويد الخدمة، والمزج بين الوقائي والزجري، إضافة إلى بعض الإجراءات المصاحبة، مع كل ما يتطلبه ذلك من توفير الإمكانيات المادية واللوجستية.

وعلى مستوى المغرب، أكد أن المديرية العامة للأمن الوطني عملت في هذا السياق على تطوير العديد من المبادرات والبرامج بغرض ردم الهوة بين الشرطة والمواطن وتقوية الثقة المتبادلة بينهما. ولتحقيق ذلك اتخذت المديرية عدة إجراءات تهم تحسين ببنية الاستقبال بما يؤكد أن الشرطة في خدمة المواطن، مشيرا في هذا الصدد إلى الشارات الضوئية داخل مخافر الشرطة، وتواجد شرطيات ضمن خلايا الاستقبال، وإخبار المواطن بالمساطر الإدارية، الخ.. كما تم، لنفس الغرض، خلق بنيات وفرق أمنية جديدة مثل خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف،

وأخرى خاصة بالأطفال، والوحدات المتنقلة لشرطة النجدة، والتحسيس بالوسط المدرسي، ومراكز القيادة والتنسيق، الخ.

ويدخل في هذا الإطار أيضا، يضيف عميد الشرطة الممتاز بالمديرية العامة للأمن الوطني، إبرام شراكة مع السفارة الأمريكية لتعزيز خبرة الأمنيين المغاربة في عدة مجالات من قبيل حوادث السير، وشغب الملاعب، والمخدرات والتحرش.... كما أكد أن التواصل يشكل أيضا أحد روافد استراتيجية المديرية العامة للأمن الوطني في مجال القرب، مشيرا في هذا الصدد إلى إحداث خلية مركزية للتواصل، ومواصلة إصدار مجلة الشرطة قصد التوعية والتحسيس، وتنظيم الأبواب المفتوحة. كما أشار في نفس السياق إلى الإدارة الإلكترونية لدوائر الشرطة، وتوسع مجال البوابة الإلكترونية.

وعلى صعيد آخر أوضح العميد الممتاز عمر بنصغير المبادرات التي تم اتخاذها لتخليق الممارسة الشرطية باعتماد الشفافية والنزاهة والاستقامة ومحاربة الفساد، فضلا عن الإجراءات ذات الصلة بتكوين وتأهيل العنصر البشري بغية تحسين أداء الشرطة وخدمة المواطن.

وفي نفس المحور المتعلق ب«شرطة القرب، لماذا؟»، تدخل الأستاذ أيمن أيوب نائب مدير قسم شمال أفريقيا والشرق الأوسط لمركز جنيف لحكومة قطاع الأمن، الذي أكد بدوره على العلاقة الوطيدة بين تحقيق الحكامة الرشيدة في مجال الأمن وشرطة القرب، باعتبار أن هذه الأخيرة تقوم على فلسفة ومقاربة وليس على إجراءات لحظية.

واعتبر أن هذا المفهوم لم يأت من فراغ، بل جاء من تركيز الأمن على ضرورة الاستجابة السريعة والناجعة للحاجيات الأمنية مثل محاربة الجريمة. كما جاء لمعالجة ابتعاد قوات الأمن عن المواطن وفجوة الثقة

التي نتجت عن ذلك والتي أفضت إلى عدم مساندة المواطن لقوات الشرطة في مجال تحقيق الأمن نتيجة فقدان الثقة المتبادلة الأمر الذي أثر على شرعية الجهاز الأمني في نظر المواطن. كل ذلك وغيره أدى إلى بروز إرادة لدى الأمن لاستيعاب حاجيات المواطن في المجال الأمني كما يراها هذا الأخير، وبناء علاقة قائمة على الفهم المتبادل بين الطرفين.

وهكذا يضيف الأستاذ أيمن أيوب أثبتت محاولة جسر الفجوة وردمها نجاعتها في الواقع العملي، فتم الشروع في بناء أواصر التعاون بين الطرفين على أساس الشفافية سواء في تعبير المواطن عن حاجياته الأمنية أو في إبراز الأمن لقدراته في إنفاذ القانون دون تجاوزه، حيث يصبح رجل الأمن فاعلا في المجتمع وميسرا لتمكين المواطن في إشراكه في تحقيق الأمن.

وأشار نائب مدير قسم شمال أفريقيا والشرق الأوسط لمركز جنيف لحكومة قطاع الأمن أن أمن القرب يشكل أساسا للانتقال من ردود الفعل إلى الفعل والاستباقية لتحقيق الحكامة الأمنية الرشيدة على المستوى المحلي. واعتبر أن هناك العديد من الوسائل لتحقيق ذلك وتستند على مبادئ الحوار والانفتاح والشراكة والتعاون فضلا عن التكوين والتأهيل.

وحذر من التسرع، في هذا المجال، نحو الحلول التي قد تبدو ناجعة والتي قد تكون نتائجها عكسية، ومن ثمة ألح على ضرورة التعامل مع الإمكانيات التي تتيحها لسياقات الخاصة بعيدا عن استيراد المفاهيم والآليات.

في مداخلتها تحدثت السيدة إلك دوفروي، أستاذة علم الإجرام، مديرة معهد فلامان للسلام (بلجيكا) عن عجز النماذج التقليدية في

إقامة الأمن مقارنة مع نماذج شرطة القرب، مؤكدة أن تعزيز قدرة الشرطة تتطلب بلورة استراتيجية نوعية، مبرزة أنه إذا كان السكان في حاجة إلى الشرطة فإن الشرطة، بدورها، بحاجة إلى السكان، وأن الأمن يتطلب استجابة غير نمطية بل تتلاءم والحاجيات.

وفي تعريفها لأمن القرب (الأمن المجتمعي)، أشارت إلى أنه متعدد الوظائف، ويعتمد مقارنة تنتج الأمن بشكل مشترك، وتيرم الشراكات، وله نظام لا مركزي وتسلسل هرمي أفقي، غير متخصص، وظيفته تقديم الخدمات الوقائي. وهو بذلك يمنح أهمية خاصة لضابط الحي إضافة إلى منح الوسائل الأسبقية على الأهداف. كم أشارت إلى أن فلسفة، (أو نمط) الشرطة المجتمعية تقوم على رؤية واسعة للأمن (وليس فقط محاربة الجريمة) وجودة الحياة. كما تهدف إلى خلق شرطة «مدمجة في المجتمع»، في خدمة المواطن (المواطنين)، الذين يبحثون عن حلول تتمحور حول المشاكل المحلية ومصادر انعدام الأمن. وبذلك فإن الأمر يهم مختلف خدمات الشرطة المندمجة.

وعلى صعيد آخر أكدت المتدخلة أن شرطة القرب تعتمد على 5 ركائز تتمثل أولها في التوجه الخارجي، باعتبار أن هذه الشرطة لا تكون في مواجهة المجتمع لكنها جزء منه. كما أنها تدرك وضع المجتمع وتطوره. وبفضل هذا الاندماج، تصبح قادرة على الإدراك السريع والتام للوضع في مجال الأمن وجودة الحياة، وبالتالي الرد في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة، أو حتى بشكل استباقي. وتكمن الركيزة الثانية في أن هذا النوع من الشرطة يسعى إلى حل المشكلات، من حيث تحديد وتحليل الأسباب المحتملة للجريمة والصراع في المجتمع. كما أن شرطة القرب لا تتفاعل فقط مع المشكلات بعد حدوثها أو بعد الإبلاغ عنها، كما أنه لا تنتظر تفاقمها. فمن خلال المراقبة، تحاول تحديد وتحليل حالة انعدام



الأمن بشكل مستمر، وتحديد المشاكل في الوقت المناسب واستباقها قدر الإمكان. وتكمن الركيزة الثالثة في التعليل، وهو ما يتطلب إنشاء آليات تمكن الشرطة من الإبلاغ عن أنشطتها (للجماعات التي تخدمها وللحكومة)، مع الالتزام بالشفافية سواء تعلق الأمر بكيفية الإجابة على الأسئلة وحاجيات الجماعات التي تقدم لها خدمات. وتمثل الشراكة رابعة الركائز، باعتبار أن الشرطة ليست مسؤولة وحدها عن الأمن وجودة الحياة، كما أنها لا تسعى إلى ذلك. وهكذا يصبح هم الأمن بمثابة سلسلة مندمجة حيث يشكل كل شريك حلقة في المقاربة الشمولية والمندمجة. أما الركيزة الخامسة فتتمثل في التمكين، وهذا يعني أنه يجب خلق فرص لكل من ضباط الشرطة والمجموعات السكانية المختلفة لمعالجة قضايا الأمن وجودة الحياة المشتركة، وتوفير الخدمات، وإقامة النظام والأمن.

ولتقييم الشرطة المجتمعية تحدثت الأستاذة دوفروي، انطلاقاً من التجارب التي عاينتها، عن أثرها على الجريمة، حيث أشارت إلى أن لها تأثيراً على انخفاض الجريمة وعلى برامج «مراقبة الجوار»، وتأثيراً من خلال الاستراتيجيات المكثفة لإيجاد حلول للمشاكل العالقة، إضافة إلى بعض التأثيرات بخصوص إشراك السكان الذين يعانون من مشاكل في الأحياء المحرومة هيكلياً (مشاعر اليأس والعجز وعدم الثقة). وبخصوص التأثير على الرأي العام، أشارت إلى أن التأثير إيجابي من حيث صورة

الشرطة لدى الجمهور؛ وتقدير الجمهور للشرطة؛ ورضاه؛ وشرعية الشرطة. كما انخفض الشعور بعدم الأمن، وعدم رضا الضحايا والجناة.

الجلسة الثانية: الحكامة الأمنية على المستوى المحلي، أي دور للمنتخبين والجماعات الترابية

الجلسة الثانية لهذه الندوة أدار أشغالها الأستاذ إدريس بلماحي وتمحورت حول «الحكامة الأمنية على المستوى المحلي، أي دور للمنتخبين والجماعات الترابية؟»

أول متدخل في هذه الجلسة كان السيد محمد الصديقي، عمدة الرباط، الذي استهل مداخلته بالتأكيد على أن جماعة الرباط انخرطت مبكرا في الرؤية الجديدة على المستوى الدولي لجعل الفضاء العمومي يسوده الشعور بالطمأنينة والأمن، وذلك من خلال انتمائه لشبكة المدن الآمنة منذ سنة 2015، مشيرا إلى أن المؤتمر المقبل سينعقد في شهر فبراير المقبل بمدينة الرباط.

وبعد ذلك تحدث عن بعض الإنجازات التي قامت بها مدينة الرباط لتحقيق «الأمن والطمأنينة» في إطار المشروع الكبير الذي انطلق سنة 2014 بمبادرة ملكية. وفي هذا السياق تم تهييء مختلف مداخل الرباط والشوارع الكبرى وبعض الأحياء وإعادة الإنارة العمومية، مشيرا إلى أن أجهزة الأمن تتدخل لإثارة انتباه الجماعة لبعض القضايا. كما أشار عمدة مدينة الرباط إلى ما تم بخصوص تهيئة فضاءات آمنة للأسر في العديد من الأحياء في احترام للمعايير الدولية وفي تنسيق وتواصل مع الشرطة. وفي نفس السياق أشار إلى تهيئة الحدائق الكبرى وردم التيار الكهربائي العالي لاستعمال الساكنة الفضاءات الخضراء في ظروف آمنة. كما تم الاهتمام بمنظومة النقل العمومي سواء تعلق الأمر بالحافلات

أو الترام مشيرا إلى اتفاقية شراكة تم توقيعها مع المديرية العامة للأمن الوطني لضمان الأمن في التراموي، كما لفت الانتباه إلى الشروع في توعية وتكوين السائقين بمساعدة المجتمع المدني للمساهمة في نشر الأمن داخل الحافلات.

وتحدث السيد العمدة عن لجنة النقل والتنقل التي تترأسها الجماعة بحضور وازن للمسؤولين من الأمن والدرك والتي تتداول في شؤون النقل كالتشوير مثلا. كما تحدث عن دور الشرطة الإدارية ومهامه في تنسيق مع السلطات المحلية مبرزا أن للمجلس، في إطار القوانين الوطنية والدولية، الحق في قوانين تنظيمية داخل الجماعة لحضرية منها مراقبة الأمن الغذائي على سبيل المثال أيضا.

كما تحدث عن دور تسيير حركة المرور ومراقبة دخول الشاحنات إلى المدينة والتنظيم العمراني وتوفير بعض التجهيزات الحضرية ومراقبتها كأفواه الماء لفائدة رجال الإطفاء في توفير السكنية والأمن داخل الفضاءات العمومية في تنسيق بين الأمن ورياسة الجماعة الحضرية.

بعد عمدة الرباط، تحدث السيد فريد بونوار مدير الوقاية والأمن والمواطنة بمدينة سارسيلس عن تجربة إيكس أون بروفانس (فرنسا)، مبرزا أن أول ما يتبادر للذهن عند تناول هذا الموضوع هو التوازن الممكن بين الدولة الممثلة من طرف الوالي والعمدة بخصوص الأمن، خاصة مع اللامركزية وتفويت بعض الصلاحيات للجماعات المحلية. مشيرا إلى بعض التحفظات التي يطرحه بعض المنتخبين الجماعيين باعتبار أن الأمن يدخل ضمن صلاحيات الدولة والأمن الوطني، وأن العمدة لا يمكن له القيام إلا بدور الدعم والمساندة. غير أن النصوص والممارسة تبين أن للعمدة إمكانية مزاوله سلط هامة بشأن محاربة الجنوح وتوفير الأمن بالمدن بفرنسا.

وأكد أن فرنسا تتوفر على أداة في هذا المجال ويتعلق الأمر بمجالس خاصة تشكل أداة قيادة كمجالس محلية للأمن والوقاية من الجنوح يترأسها العمدة حيث يتم التداول في مختلف قضايا الأمن والوقاية وكذا في مسائل تتعلق بالعدالة والتربية مع احترام اختصاصات وصلاحيات كل جهة. حيث يتم اجتماع سنوي يضم ما بين 40 أو 50 شخصا للتداول في جميع العمليات التي سيتم القيام بها خلال السنة وفق مخطط محدد، أما أهم المواضيع فتتعلق بجنوح القاصرين، ودعم النساء ضحايا العنف ومواكبة الأطفال، ومسألة الوقاية بواسطة الفيديو، والمخدرات والاتجار فيها والإدمان عليها فضلا عن مسألة مرضى الصحة العقلية بالمدينة، وبذلك تتداول هذه الهيئة في مختلف الإشكاليات المتعلقة بالمدينة.

وهكذا، فإن الأمر يتعلق بهيئة تشاركية يرأسها العمدة ولها خلايا لليقظة حسب الأحياء أو المواضيع لتقاسم المعلومات، حيث يجتمع ممثلو السكان مع الأمن وممثلين للعدالة. كما للعمدة صلاحية تسمح بدعوة شاب أو طفل، مثلا، بصحبة أسرته لسؤاله عن تصرف غير لائق صادر عنه أو تنبيهه إلى متطلبات الحياة الجماعية بالحي أو المدينة، وقد كان لذلك نتائج جيدة خاصة بالنسبة للشباب سواء ما تعلق بالانقطاع عن الدراسة والبدائل التي تقدم لهم. كما يمكن معالجة، في هذا السياق، المشاكل التي تطرحها الحياة الليلية والأنشطة السياحية بما يحافظ على الأمن ويحترم القوانين الجارية.

كما اعتبر أن إشراك المجتمع المدني في قضايا الأمن يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الجغرافية الإدارية، والجغرافية القضائية، والجغرافية التربوية، ومناطق الشرطة، بما يمكن من تجاوز حدود المدينة، والخروج من النظرة التي ما زالت تتوهم أن الأمن قادر لوحده لحل كل القضايا المطروحة.

وأكد في الأخير أن تنفيذ كل هذا يتطلب تشخيصا دقيقا، ووضع استراتيجية، وتوفير الوسائل المالية والبشرية مع ما يتطلبه هذا العنصر من تكوين سواء من حيث المعارف أو طرق إشراك المجتمع المدني في قضايا الأمن.

ومن جهتها، اعتبرت الأستاذة خديجة الناصري، أستاذة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة الحسن الثاني (المغرب) في مداخلتها حول « دور المنتخبين المحليين في الحكامة الأمنية من خلال سلطة الشرطة الإدارية» أن على الدولة من خلال سلطتها السيادية، أن تسهر على مجموع التراب الوطني، والحفاظ على الأمن والنظام العامة، وحماية الأشخاص والممتلكات، غير أنها لا تقوم بذلك لوحدها. حيث يتم إشراك الجماعات الترابية والجمعيات العاملة في مجالات الوقاية من الجريمة أو الوساطة أو مكافحة الإقصاء أو مساعدة الضحايا.

واعتبرت الأستاذة الناصري أن اللامركزية التي انطلقت بالمغرب منذ ستينيات القرن العشرين عرفت عدة إصلاحات مكنت من توسيع صلاحيات الجماعة المحلية وتعزيز دور رئيسها، حيث أصبح رئيس الجماعة المحلية وفق ميثاق 1976 يتمتع بصلاحيات يتمتع بها الباشوات والقواد في مجال الشرطة الإدارية الجماعية. غير أن فعالية هذه الصلاحيات يعاكسها، إلى حد كبير، نظام الوصاية الذي يمارس أحيانا، خارج النص.

وتضيف أن الإصلاحات التي عرفتها اللامركزية سنة 2015 عززت الاستقلال الذاتي المحلي كما عززت سلطة المنتخبين. هكذا، أصبح التدبير الجماعي يستند إلى مبدأ التدبير الحر، والذي بموجبه تتمتع كل جماعة محلية، في حدود صلاحياتها، بسلطة التداول بطريقة ديمقراطية وبقوة تنفيذ مداولاتها وقراراتها.. وفي هذا الإطار أصبح

الرئيس يتمتع بصلاحيات كبيرة بصفته ممثلاً للجماعة المحلية وكذا بصفته ممثلاً للدولة، لا سيما في مجال الحفاظ على النظام العام. حيث يعتبر المسؤول عن صلاحيات الشرطة الإدارية ولا يمكن للمجلس يمكن أن يتدخل في ذلك.

وأوضحت المتدخلة، على مستوى آخر، أن الشرطة الإدارية المحلية هي مصلحة عمومية تهدف إلى الوقاية من انتهاكات النظام العام ووضع حد لها. وتتجلى مهام الشرطة الإدارية في الرصد والمراقبة. كما تمارس سياستها أيضًا عن طريق سن معايير قانونية (قرارات الرئيس على وجه الخصوص) ذات طبيعة تنظيمية.

ويتم تقاسم هذه السلطة على المستوى الجماعي بين الرئيس والعامل. مما يؤدي إلى ثنائية وظيفية. حيث يقوم رئيس الجماعة المحلية بمهام الشرطة الإدارية بصفته المزدوجة ممثلاً للجماعة وممثلاً للدولة.

وبعد أن تطرقت إلى دور رئيس الجماعة ودور العامل، أشارت أن سلطة رئيس الجماعة في المجال الأمني لا يمكن تفويضها لأي أحد، كما أن قرارات رئيس الجماعة تظل خاضعة لرقابة إدارية من قبل العامل والقاضي الإداري. بعد ذلك انتقلت إلى الحديث عن تجربة الشرطة الإدارية بالدار البيضاء.

ففي الدار البيضاء، بدأت تجربة جهاز الشرطة الإدارية عام 2019. حيث تم، في يوليو الماضي، تعميم الشرطة الإدارية على الجماعات، كما أنها بدأت تنظم حملات منتظمة، وفقًا لبرنامج محدد بتشاور مع رؤساء الدوائر أو عقب تظلمات رؤساء الدوائر وشكاوى مواطني المدينة. أما مجالات تدخل ضباط شرطة القرب بالدار البيضاء فهي ثلاثة وفق ما وضحته الأستاذة الناصري، ويتعلق الأمر بالنظافة والصحة



العامة ؛ والتخطيط الحضري واحتلال الملك العمومي. وعلى الرغم من أن التجربة ما زالت في المهد اعتبرت المتدخلة أن من الجيد الإشارة إلى بعض أوجه القصور التي قد تؤثر سلبًا على محدودية هذه السياسة، مشيرة في ذلك إلى الطابع الغامض للشرطة الجماعية الذي يتطلب توضيح الأدوار بنص مكتوب؛ كما أشارت إلى غياب قانون خاص بالشرطة الجماعية ومن هنا تأتي الحاجة إلى تزويد الشرطة الجماعية بوضع قانوني حقيقي يحدد صلاحياتها والشروط التي يجب أن تمارس فيها هذه بالصلاحيات، ويحدد بشكل خاص علاقاتها مع الشرطة والدرك الوطني. ومن بين نقط القصور، أشارت المتدخلة إلى غياب تحسيس وإخبار المواطنين، وضعف الموارد البشرية المؤهلة والمدربة تدريباً جيداً، وعدم تغطية جميع مجالات الشرطة الإدارية الموكولة للرئيس فضلاً عن عدم السماح لهذه الشرطة بحمل الأسلحة.

الجلسة الثالثة: سياسة التواصل في المجال الأمني

تمحورت الجلسة الثالثة التي أدارت أشغالها السيدة سيسيل لاغوت، مديرة برنامج مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن حول موضوع سياسة التواصل في المجال الأمني، حيث تدخل الأستاذ إحسان الحافظي، إعلامي، باحث في العلوم الأمنية وتدبير المخاطر، حول «سياسة التواصل في المجال الأمني (حالة المغرب)»، مبرزاً أن العلاقة بين الأمن والإعلام بالمغرب كانت قائمة على التوتر لأسباب ترتبط بهما معاً، ليؤكد أن الخطاب الملكي حول المفهوم الجديد للسلطة (سنة 1999) هو الذي يوطر تجربة انفتاح المؤسسة الأمنية على المحيط الخارجي، عن طريق التواصل. وهكذا شكلت تجربة الإعلام الأمني بالمغرب واحدة من مظاهر هذا الانفتاح على دينامية المجتمع بواسطة أدوات الإعلام. وتستند هذه السياسة التواصلية إلى ثلاثة محددات تتمثل في ترسيخ فكرة القرب عبر

التواصل، والتخلي عن الوسائط الإعلامية والتخاطب المباشر إضافة إلى شفافية المرفق الأمني.

وفي ارتباط بذلك، اعتبر إحسان حافظي أن مفهوم المسؤولية الأمنية عرف تغييرا جذريا وعميقا، بحيث أصبح الأمن مسؤولية تضامنية تشارك فيها مختلف الجهات الرسمية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، وبذلك فإن أي تقارب بين الإعلام والأمن يكون له انعكاس إيجابي وفعال في استقرار المجتمع وترسيخ أركان الدولة والمحافظة على الاستقرار. وقد أدى هذا إلى أن المؤسسة الأمنية أصبحت مضطرة لتطوير أدوات الإعلام الأمني الذاتي وتنويع قنواته.

وعلى مستوى آخر أكد المتدخل أن المديرية العامة للأمن الوطني راكمت، منذ منتصف سنة 2015، تنوعا في العرض الإعلامي بتنويع آليات التواصل وترسيخ الانفتاح، ومن أهم هذه القنوات أشار إلى مجلة الشرطة (مجلة الأمن الوطني سابقا) التي أطلقت نسختها الإلكترونية سنة 2019، والتواصل الشبكي، حيث أطلقت المديرية العامة للأمن الوطني، في يناير 2019، حسابا رسميا على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» تكمن أهميته في التفاعل مع الأخبار الزائفة والإبلاغ عن العمليات الأمنية لمحاربة الجريمة والأفعال الجانحة ومكافحة الإرهاب وخطط التعاون الأمني الدولي والأنشطة الرسمية للمديرية. وتعتبر البلاغات ثالث هذه الأدوات، أما رابعها فيتمثل في «الأبواب المفتوحة» السنوية التي انطلقت منذ سنة 2017.

واعتبر المتدخل أن من إكراهات تطوير التواصل الأمني تدابير الولوج إلى المعلومة ومقتضيات السر المهني، ليخلص إلى القول إنه رغم الجهود التي بُذلت في مجال تطوير وتنويع آليات التواصل في المجال الأمني، فإن إشكالية مركزية تولدت عن هذه الآليات. ويتعلق الأمر بخلق حالة

«وضع احتكاري» للمعلومة. كما أن الآليات التشريعية الحالية (السر المهني واستثناءات الحق في المعلومة) لم تسهم في إحداث قطيعة تدعم تداول المعلومة. كما اعتبر الحافطي أن «وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية يتقاسمان نفس المجال، فالصحافي يبحث عن المعلومة ورجل الأمن يعمل على المعلومة الأمنية، وهكذا فإن توفير المعلومة الأمنية لوسائل الإعلام يقتضي أن يتمتع الأمني بحماية قانونية وإدارية، غير أن تجريم ذلك بذريعة السر المهني يعني أننا أمام قانون متشدد وليس جهاز أمن منغلق». واعتبر أن الرقابة الديمقراطية (السياسية بالمعنى البرلماني) على العمل الأمني ما زالت محدودة الأثر لاعتبارات تتعلق بإشكالية فهم الفاعل السياسي لميكانيزمات إنتاج القرار الأمني وكذا استمرار النخبة السياسية، في جزء كبير منها، في استبطان تصورات قديمة مورثة حول المؤسسة الأمنية.

كما تدخل خلال هذه الجلسة، أيضا، السيد ميكايل جونيو، عميد شرطة إقليمي، رئيس فرقة الفرقة الأمنية المكلفة بمنطقة مونتوكمري ببروكسيل، في موضوع استراتيجية «التواصل داخل منطقة أمنية (منطقة مونتوكمري نموذجاً)»، مستهلا مداخلته بتقديم هذه المنطقة وهي واحدة من مناطق بروكسل الست، متعددة الجماعات، تقطنها 145,000 نسمة على مساحة 20 كم² وبها ما يقرب من 200 نقطة دبلوماسية ومحادية للمؤسسات الأوروبية متعددة اللغات! وتحتوي هذه المنطقة على العديد من المدارس، وتنظم بها العديد من التظاهرات «الترفيهية» والرياضية.

وأشار المتدخل إلى أن للتواصل على هذا المستوى محاور كبرى تجيب على أسئلة لماذا التواصل؟ ومن الجمهور المستهدف؟ وما هي محاور الاتصال؟ وما نوع هذا التواصل؟ فضلا عن الميزانية التي يجب أن تخصص لهذه العملية.

وفي نفس السياق أشار إلى أهداف تواصل الأمن كمرفق عمومي مختلفة جدا، وأنها لا تروم تسويق منتج معين بقدر ما يهتما الإخبار بشكل استباقي وتفاعلي. كما أشار أن الجمهور المستهدف متنوع أيضا يشمل العاملين في مجال الأمن ضمن التواصل الداخلي، كما يهتم التواصل خارجيا مع ساكنة المنطقة والعابرين لها ومختلف أجهزة السلطة.

غير أن لعملية التواصل حدودا معينة يضيف السيد ميكايل جونيوي، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار، السلطات القضائية والإدارية؛ وسلطات المنطقة (جماعية)، إضافة إلى الضحايا (على سبيل المثال في حالة وقوع حادث أو جريمة جنائية) والعاملين في المجال.

وفي حديثه عن التواصل الداخلي أبرز أن الفلسفة العامة لهذا النوع من التواصل تقوم على محاولة توصيل المعلومات / الرسائل التي تهتم الموظفين. وللقيام بذلك تم تعزيز الاتصالات الرقمية من إنترانت التي تشمل على العديد من الأركان، مشيرا إلى أن هذه الأداة تتم زيارتها بكثرة وبازدياد، خاصة وقد أضيف إلى أركانها أركان جديدة تهتم كثيرا العاملين في القطاع بالمنطقة. إضافة إلى الأنترانت يعتمد التواصل الداخلي على التواصل داخل المجموعات الخاصة مثل شبكات متطوعي المدارس. واعتبر أن هذا التواصل ما زال يتطلب تعزيز التواصل بين رئيس الفرقة والعاملين وكذا بينه وبين الأطر العاملة معه.

وبخصوص التواصل الخارجي، أكد جونيوي أن الهدف الرئيسي منه يتمثل في تحسين الأمن وجودة الحياة في تراب البلديات الثلاث التي تشكل منطقة الشرطة، وذلك عن طريق تقديم المشورة المختلفة (من حيث التنقل والوقاية والسلامة على الطرق...)؛ وإطلاع السكان بشكل أفضل على عمل جهاز الأمن، وكيفية اشتغاله، والإجراءات التي يتخذها

كل ذلك للتأكيد على أن شرطة منتوغمري مرفق أمني يفضل الوضع والشفافية والقرب. بعد ذلك أوضح أن التواصل الخارجي يستعمل أدوات متعددة منها الفاييسبوك، وموقع إلكتروني، وحساب تويتر، وحساب لينكدلن، وأنستغرام، إضافة إلى الجرائد المحلية، والتواصل عبر وسائط الاتصال، علاوة على التقرير السنوي.

ومن أجل تطوير التواصل الأمني داخل منطقة منتوغمري أفاد المتدخل أن أمن المنطقة عازم على إطلاق موقع أنترانيت جديد، واستعمل أدوات أخرى لتعزيز وتطوير التواصل الداخلي، كما أنه مصمم، على مستوى التواصل الخارجي، على إحداث حساب أنستغرام، وأشرطة فيديو صغيرة، وتعزيز العلاقة مع وسائل الإعلام، وتطوير المنشورات الخاصة علاوة على تنظيم يوم أبواب مفتوحة.

وفي الأخير أثار الانتباه إلى تجنب التداخل بين التواصل الداخلي والخارجي والتفاعل بينهما، مشيراً إلى أهمية تقييم التفاعلات الممكنة بين مختلف القنوات، مع مراعاة كون المعلومات التي يتم نشرها بشكل سيئ يمكن أن تؤثر على صورة الجهاز. كما أكد على أهمية التفاعل السريع والجيد وعدم الانجرار إلى فضاء «السياسة»

الجلسة الرابعة: استراتيجية تعزيز التعاون بين قطاع الأمن والمجتمع المدني؟

أما الجلسة الرابعة والأخيرة فقد تمحورت حول موضوع استراتيجية تعزيز التعاون بين قطاع الأمن والمجتمع المدني؟، ويسرت أشغالها الأستاذة سناء العاجي، الباحثة في علم الاجتماع، ومديرة موقع مرايانا الإلكتروني. في بداية مداخلتها، حول العنف ودور المجتمع المدني، أعطت الناشطة الجمعوية كريمة مكيفة (المغرب) نظرة عامة على الشعور بالأمن بالمغرب،

حيث أشارت إلى أن أكثر من ثلث المغاربة يشعرون بانعدام الأمن حسب تحقيق أجري سنة 2017. كما أبرز هذا التحقيق أن الشعور بعدم الأمن له جذور أعمق بكثير من الجريمة الظاهرة. حيث يرتبط بسرعة تغير العالم وغموض المستقبل، والتمدين السريع، وتدرر الأسرة والتوصل الدائم بكمية كبيرة من المعلومات الحقيقية أو الكاذبة المثيرة للقلق، وتطور أشكال جديدة من الجريمة، ينضاف إلى ذلك وفق المتدخلة، العنف المنزلي، ووفيات الطرق؛ والتحرش شبه الدائم بالنساء في الأماكن العامة؛ والعنف في المدرسة...



وبعد ذلك انتقلت الأستاذة مكيكة إلى الحديث عن دور المجتمع المدني وخاصة الجمعيات التي تلعب دورًا رئيسيًا في جميع مجالات النشاط الاجتماعي، وفي سياسات التنمية لأنها توفر مجموعة واسعة من الخدمات، كما تمثل، أحيانًا، مصالح المواطنين لدى السلطات العمومية حيث تساهم بذلك في تجسيد المواطنة النشطة...

وبعد أن تطرقت إلى بعض مميزات الجمعيات بالمغرب، انتقلت إلى الإكراهات التي تواجهها من قبيل صغر حجم هذه الجمعيات وضعف

إمكاناتها، ومحدودية تعاونها مع القطاع الخاص، وصعوبة الوصول إلى مصادر التمويل، وعدم تنسيق العمل، إلى غير ذلك من الإكراهات.

وعلى مستوى ثالث تطرقت المداخلة إلى قضايا التعاون بين الشرطة والمجتمع المدني مؤكدة أن الهدف الرئيس منها يكمن في ضمان أمن الأفراد والممتلكات وتعزيز السلم الاجتماعي في جميع أنحاء التراب الوطني في احترام للحقوق والاتفاقيات الوطنية والدولية. كما أن لهذه العلاقة أهدافا محددة تتجلى في مرافقة وتعزيز قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان من حيث الأمن، وتعبئة وإشراك جميع الفاعلين في تدبير القضايا الأمنية، علاوة على خلق مناخ من السلم والاستقرار الاجتماعي يفضي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي ارتباط بهذه الأهداف اعتبرت مكيكة أن استراتيجية التعاون بين المجتمع المدني والمؤسسات الأمنية يجب أن تقوم على الوقاية وبناء قدرات قوى الأمن من أجل ملاءمة طرق العمل للتهديدات الجديدة، وتأهيل الموارد البشرية. كما يتعين أن تقوم هذه الاستراتيجية على تخصص قوى الأمن لمواجهة الأشكال الصاعدة من الإجرام، وإنشاء نظام لشرطة القرب من خلال تقريب ضباط الأمن ما أمكن من الساكنة وإقامة شراكة يومية معهم، وتحسين المرفق العام للأمن من خلال دمج في محيطه الاجتماعي لتحقيق وقاية أفضل، وتوفير قوات جاهزة للتدخل في أي وقت وفي أي مكان. ووضحت المتدخلة أن على هذه الاستراتيجية أن تأخذ في الحسبان بعد النوع لتسمح للنساء بمشاركة أفضل في مواجهة انعدام الأمن والاستفادة منه.

واستنتجت الأستاذة كريمة مكيكة عدة توصيات يمكن تلخيصها في برمجة حملات التوعية لإخبار المواطنين بحقوقهم، وتنظيم دورات تكوينية لفائدة التلاميذ بشأن حقوقهم وواجباتهم في مختلف المستويات

الدراسية ؛ وإقامة ورشات عمل تهم الممارسات المواطنة في الفضاءات العامة ؛ والتنسيق مع مختلف السلطات العمومية بشأن أي عمل تخريبي أو إيذاء، وإخطار مصالح الجماعة بخصوص غياب مصباح أو الإضاءة على الطرق العامة على سبيل المثال ؛ فضلا عن الترافع من أجل مدن آمنة من حيث توفير الإضاءة العامة وإنشاء مراحيض عامة للنساء، وضمان وسائل النقل العمومي المخصصة للنساء خاصة في ساعات متأخرة....

وبعد ذلك تدخل السيد فريد بونوار، مدير الوقاية والأمن والمواطنة بمدينة سارسيلس بفرنسا، حول «دور المواطن في تعزيز الأمن الحضري»، حيث أكد في البداية أن المجتمع الحالي كسر العلاقة مع صورة المجتمعات القروية ذاتية التنظيم. حيث أصبح الأفراد منفصلين عن مجموعات القرب، كما تتفكك أنظمة الحماية التقليدية، وتتزايد مشاعر الهشاشة، ويتأكد دور الدولة كضامن لأمن الممتلكات والأشخاص، ومن ثمة ضرورة تعزيز وتطوير انخراط المجتمع المدني في مجال الأمن الحضري. وأوضح أن سياق وإطار هذا الانخراط يأتي في ظل تحديات الشعور بانعدام الأمن، وتنوع المشاكل، وتنوع الحاجيات حسب الفئات. كما أكد أن علاقة السلطات المحلية والمجتمع المدني باتخاذ إجراءات بشأن الأمن الحضري نابعة من قرب المجتمع المدني من صانعي القرار المحليين، ومعرفته بالجال الترابي وخبرته الميدانية، علاوة على أن السلطات المحلية مسؤولة عن السياسات الأخرى التي تسهم في الأمن الحضري (العمل الاجتماعي، الشباب، الإسكان، الصحة...).

وتكمن البادئ التوجيهية لهذا التدخل في التوازن بين الوقاية والتماسك الاجتماعي والردع، و تعبئة عدد كبير من الفاعلين، والأفقية في الاشتغال، فضلا عن اعتماد مقاربة استراتيجية في هذا المجال.

بعد ذلك، شرح فريد بونوار أن اعتماد مقاربة استراتيجية يعني تحديد الأولويات حسب الاحتياجات، والتفكير في السياسات الأمنية وفقاً لاحتياجات المجتمع المدني وليس المؤسسات العمومية، واعتماد خطة لتحقيق أهداف متوسطة وطويلة الأمد، بدلاً من اتخاذ قرارات معينة لتحقيق أهداف قصيرة الأجل، وإجراء تقييم منتظم من أجل تكيف هذه السياسات الأمنية، فضلاً عن جعل عملها واضحاً وقابلًا للتتبع.

وعلى صعيد آخر، تحدث المتدخل عن مفهوم «الإنتاج المشترك» للأمن، معتبراً أن الإنتاج المشترك للأمن بمعية المجتمع المدني يشكل قيمة مضافة بالنسبة للسياسات الأمنية وحقوق الإنسان. لأن هذا الإنتاج المشترك يمكن من مراعاة احتياجات وخصائص مختلف الفئات، خاصة وأن خبرة المجتمع المدني متكاملة مع خبرة المهنيين. كما أنه يعزز الشعور بالانتماء إلى المدينة ويساهم في تحسين العلاقات مع المؤسسات وبالتالي الشعور بالتماسك الاجتماعي والأمن...

وبعد أن تحدث عن تجربة فرنسا في هذا المجال، انتقل إلى تقديم توصيات أكد من خلالها أن تعزيز تنمية ثقافة مشتركة للأمن تتطلب تحديد أهداف واضحة ومقروءة للسياسة المحلية بالنسبة للسكان، ودعم توعية وتكوين الساكنة (الجامعة الشعبية...). كما دعا إلى التركيز على أشكال المشاركة القائمة على مبادئ التضامن ودعم وتنسيق مبادرات المجتمع المدني، وتشجيع إنشاء هيئات استشارية تمثل جميع السكان المشاركين في المجموعات البعيدة عن المؤسسات، وإشراك المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها، ووضع في الاعتبار أيضاً أشكال المشاركة المنبثقة مباشرة من السكان (الملتزمات...). وفي نفس السياق أكد على أهمية تحديد أهداف قابلة للتحقيق، حتى وإن كانت نتائجها تبدو هزيلة جداً.

وفي الأخير، قدم مدير الوقاية والأمن والمواطنة بمدينة سارسيلس أمثلة عن الأدوار التي يمكن أن يلعبها المجتمع المدني، من قبيل إنجاز التحقيقات (التوقعات والاحتياجات....) وتقديم الاستشارات في الانتخابات المحلية، وخلق فضاءات للنقاش الجماعي، والانخراط في «الحرس الوطني» (دعم رجال المطافئ والإنقاذ، والكوارث الطبيعية) والتبليغ عن المخالفات والسرقات المحتملة، والقيام بالوساطة لحل النزاعات وديا بين السكان فضلا عن المشاركة في حكامة السياسات الأمنية...

ومن جهته تدخل الأستاذ الحبيب بلكوش رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية في نفس الموضوع، مشيرا إلى أن التجربة المغربية في مجال علاقة المجتمع المدني بالمؤسسات الأمنية حديثة العهد، وهي وليدة سياق جديد، تميز بانفتاح سياسي بدinاميات مختلفة (العدالة الانتقالية، مدونة الأسرة، قوانين مناهضة العنف..). رافقتها عمليات متعددة. كما أشار في هذا الصدد، على تفاعل المؤسسات الأمنية مع المجتمع المدني إلى خلق وحدات لمناهضة العنف ضد النساء داخل مراكز الشرطة، وإحداث وحدات مختصة في الطفولة، والتعاون مع جمعيات محاربة السيدا، الخ. وهي تجربة يعتبر رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية أنها في حاجة إلى تقييم مشترك بين مختلف الفرقاء بالمؤسسات الأمنية والمجتمع المدني لإعطاء نفس جديد لهذه التجربة وتوسيع دائرتها.

وعلى صعيد آخر أوضح أن المجتمع المدني تهمه قضايا الأمن، من العديد من الزوايا. فالأمن ضروري للتمتع بحقوق الإنسان والحريات داخل المجتمع، كما أن المجتمع المدني يقدم خدمات تتقاطع مع عمل المؤسسات، وبذلك قد تكون للتفاعل بين المجتمع المدني والمؤسسات الأمنية فائدة في معالجة القضايا المطروحة داخل المجتمع. إضافة إلى

ذلك فإن المجتمع المدني، وبحكم موقعه في الوثيقة الدستورية، يمكن أن يشكل قناة للترافع لاستحضار الأمن ضمن المخططات التنموية على مستوى الجهات، أو على المستوى التشريعي والقانوني... غير أن نهوض المجتمع المدني بمختلف هذه الأدوار، يتطلب وفق ما أكده المتدخل، يتطلب تعزيز قدرات المجتمع المدني وتطوير رؤاه وتوفير الإمكانيات والخبرات الضرورية لذلك.

وبعد ذلك قدم الحبيب بلكوش تجربة مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية في مجال القضايا الأمنية التي انطلقت سنة 2008 بتنظيم أول ندوة حول الحكامة الأمنية بالمغرب من طرف المركز بتعاون مع بعض شركائه، مبرزا ما تتطلبه ذلك من نفسا طويلا، دام ما بين سنة وسنة ونصف من الترافع والنقاش مع مختلف الأطراف، من مؤسسات وطنية ومؤسسات أمنية ومنظمات المجتمع المدني. مؤكداً أن هذه الندوة أطلقت دينامية دامت لحد الآن أكثر من عقد من الزمن، حيث استطاعت هذه التجربة، بمختلف محطاتها، إلى حد ما، يضيف الحبيب بلكوش، في أن تجعل قضايا الحكامة الأمنية حاضرة في النقاش العمومي. كما أشار في هذا السياق إلى أن المركز كامن من المساهمين الأساسيين في الدفاع عن حضور قضايا الأمن في الوثيقة الدستورية، حيث شكل هذا الموضوع المحور الرئيس في مرافعته في لجنة صياغة الدستور باعتبار أن الحق في الأمن يشكل حقا من حقوق الإنسان مما يتطلب وضع ضوابط جيدة على المجال الأمني.

وفي الأخير تحدثت رئيس المركز عن ما أنجزه هذا الأخير في مجال تعزيز القدرات مشيرا إلى برنامج شراكة دام سنتين مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج يهتم تكوينات لفائدة أطر إدارة السجون والأطباء والاختصاصيين في المجال النفسي العاملين في السجون،

وذلك بتعاون مع مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني وسفارة هولاندا بالمغرب، ليختتم مداخلته بالتأكيد على أن علاقة المجتمع المدني بموضوع الحكامة الأمنية وإيجاد صيغ التقاطع والتعاون بين الأطراف المعنية له مداخل متعددة، ويتطلب التراكم والنفس الطويل والتقييم المستمر من أجل وضع استراتيجيات تعزز هذه الشراكات، خاصة وأن قضايا الأمن لم تعد قضايا مؤسسات أمنية وحدها بل أضحت قضايا مجتمعية تهم المنتخبين والأحزاب السياسية والبرلمان والمجتمع المدني ووسائل الإعلام كل في مجاله واختصاصاته. وهي أورايش ما زالت تتطلب المزيد من التمحيص والعمل الجاد.

وضمن هذا المحور تدخل، أيضا، أيمن أيوب نائب مدير قسم شمال أفريقيا والشرق لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن حيث تناول التجربة الفلسطينية بخصوص تعاون المجتمع المدني وقطاع الأمن. وهكذا أوضح أن الأراضي الفلسطينية الخاضعة للسلطة الفلسطينية عرفت تجربة متميزة أطلقها مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن. ويتعلق الأمر بتأسيس مجالس الأمن المجتمعي. حيث تم في البداية تأسيس مجلسين نموذجيين قبل تعميم التجربة في مختلف محافظات أراضي السلطة الفلسطينية. وقد تم صدور مرسوم رئاسي بهذا الخصوص يدعو مختلف المحافظين إلى دعم هذه التجربة وتفعيل هذه المجالس والمبادرة إلى تأسيسها في المحافظات التي لا تتواجد بها.

ويتعلق الأمر، يفيد المتدخل، بمجالس تجمع بين الفضاء الجمعوي والقيادات التقليدية (النساء والشباب وذوو الاحتياجات الخاصة)، الهدف منها إشراك المجتمع المدني في صياغة المعالجات الأمنية التي يريدها المواطن في ظروف صعبة للغاية.

وأكد أيمن أيوب أن هذه المجالس حققت نجاحا ملموسا في توفير الأمن اليومي للمواطن الفلسطيني، لأنها مجالس جامعة لا تستثني أحدا، يتحدد نوع اجتماعها حسب الحاجيات قد تصل إلى أن تأخذ شكل جمعية عامة بحضور ومفتوح. وقد عزا هذا النجاح إلى كونها وضعت مساطرها بنفسها معتمدة على الرسوم الرئاسي، وأنها تجمع في عضويتها إلى جانب ممثلي جمعيات المجتمع المدني المنتحبين والأجهزة الأمنية. كما أن مصلحة الشكاوى وما تقوم به من أدوار في إيجاد الحلول للعديد من المشاكل والقضايا قد ساهم في تحقيق التقدم الذي أنجزته هذه المجالس فوق أراضي السلطة الفلسطينية.

النقاش

عرفت هذه الندوة بجلساتها الأربع نقاشا مثمرا تداول في مختلف المحاور. ومن بين القضايا التي تمت إثارتها خلال هذه النقاشات التأكيد على أنه ليست هناك وصفات جاهزة لمسألة الحكامة الأمنية على المستوى المحلي، بل يجب الإبداع في هذا الباب انطلاقا من السياقات الخاصة لكل بلد بدون نفي أهمية الاستفادة من تجارب بلدان أخرى سواء على مستوى المفاهيم والتصورات أو على مستوى الممارسات الجيدة. ومن ثمة التنويه بتنظيم هذه الندوة لما وفرته من شروط التبادل حول تجربة المغرب من جهة وبعض التجارب الأخرى وخاصة التجربة الفرنسية والبلجيكية والفلسطينية في هذا المجال.

وفي نفس السياق تمت الإشارة إلى أن السياق المغربي ملائم لتطوير الحكامة الأمنية على المستوى المحلي، وخاصة بعد الدستور الجديد الذي خص بابا كاملا للحريات والحقوق، ورغبة الإصلاح التي تمت التعبير عنها، خاصة ما يتعلق بالمؤسسة الأمنية وعلاقتها بالمواطن، وإدماج بعد حقوق الإنسان في تكوين الأمنيين، والعمل على تطوير الهوية، الخ.

وفي هذا السياق تم الإشارة إلى أن تجربة الحكامة الأمنية بشكل عام والحكامة الأمنية بالمغرب تجربة خطت بعض الخطوات الجيدة غير أنها ما زالت في طور البناء وتتطلب الدعم من خلال تقييمها بالجدية المطلوبة، علما أن هناك بعض الإجراءات لن تظهر آثارها إلا على المدى المتوسط. ومن ثمة ضرورة تتبع هذه التجربة وتقييمها من قبل المؤسسات الأمنية نفسها من خلال تقاريرها السنوية، وكذا من قبل الجمعيات ومراكز الدراسات المهتمة بالموضوع قصد الدفع بهذه التجربة إلى النجاح في الأهداف التي تصبو إليها، وتعزيز الثقة بين الأمن والمواطن، من خلال خلق الشروط الضرورية للتعاون والتشارك بين المؤسسات الأمنية ومكونات المجتمع المدني والهيئات المنتخبة ووسائل الإعلام.

غير أن ذلك لم يمنع من الإشارة إلى أنه رغم التقدم الذي حصل على مستوى الحكامة الأمنية بالمغرب، فإنه ما زال من الضروري توضيح الإطار القانوني للعلاقة التي تربط بين مختلف هذه الأطراف حتى يصبح بالإمكان وضع سياسات عمومية في مجال الحكامة الأمنية على المستوى المحلي، حيث يسود التشارك والتعاون عوض أن تحس الأطراف الأخرى أنها مجرد تابع للمؤسسات الأمنية، ومراقبة من طرفها هي أيضا، خاصة وأن علاقات التوتر وانعدام الثقة التي كانت سائدة بين المؤسسات الأمنية والمواطن لم تتمح نهائيا وخصوصا أمام بعض الممارسات التي يتم اللجوء إليها لحل بعض الأزمات.

وفي ارتباط بذلك تم التساؤل خلال جولات النقاش حول إن كانت شرطة القرب يجب يتم اللجوء إليها كأداة إضافية لمحاربة الإرهاب على الخصوص أو أن يكون مسعاها تحقيق الأمن محليا على مختلف المستويات وفي مجالات متعددة، دون نفي ما تم فعلا تحقيقه من علاقة مباشرة بين مؤسسات الأمن والمجالس المنتخبة وبعض منظمات المجتمع

المدني ووسائل الإعلام والاتصال.

وقد تم الرجوع خلال هذا النقاش إلى المقارنة مع التجارب التي كانت مساهمة في الندوة، حيث تم التأكيد على أن شرطة القرب ليست بالضرورة بنية مستقلة بل هي بالأساس فلسفة ومنهجية عمل تنخرط فيها مختلف الأجهزة الأمنية، التي تقيم علاقة شراكة وتعاون مع مختلف الأطراف المعنية من مواطنين ومنخبين وجمعيات للمجتمع المدني ووسائل الإعلام لتحقيق الأمن والطمأنينة للأشخاص والمجتمع عامة، من خلال تحقيق الأمن الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والثقافي والسياسي.

ومن بين القضايا التي تم التداول فيها خلال هذا النقاش الأمن الرقمي، حيث تمت الإشارة في هذا الصدد إلى ما يسمى بالجرائم المعلوماتية من جهة، واستعمال الأجهزة الرقمية في الاستقطاب لأنواع معينة من الجرائم كالإرهاب، فضلا عما يسمى بـ«المواطن الصحفي»، الذي ينشر الأحداث على مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يساهم في إشاعة الأخبار الزائفة، التي قد تصل خطورتها إلى زرع الرعب والتسبب في عدم الاستقرار في بعض المناطق، أو يعيق التدخل الفعال للأجهزة الأمنية لمواجهة الجرائم التي يتم تداولها بهذا الشكل. ومن ثمة ضرورة إيلاء الأهمية لهذا سواء من خلال حملات تحسيسية لفائدة عموم المواطنين أو في برامج التكوين الأساس أو المستمر للعاملين في مجال الصحافة والإعلام.

وعلى مستوى آخر، تمت الإشارة إلى أن طرح مسألة الأمن بهذه الحدة في بلدنا ناجم عن ضعف آليات الوساطة داخل المجتمع، ومن ثمة يصبح الشارع مجال طرح جميع القضايا المجتمعية والمطالب القطاعية وهم ما ينعكس على المستوى الأمني وتعامل الأجهزة الأمنية مع هذه القضايا بما يحقق الأمن ويحترم الحقوق والحريات وما يرتبط بذلك من توترات.

وبخصوص دور المجالس المنتخبة في تحقيق الأمن على المستوى المحلي تمت ملاحظة عدم اهتمام الأحزاب السياسية بقضايا الأمن في برامجها السياسية والانتخابية، فضلا عن ضعف معرفتها واهتمامها بهذه القضايا في المجال التشريعي. كما تم التأكيد على أن ترسيخ الأمن بشكل عام والحكامة الأمنية على المستوى المحلي بشكل خاص تتطلب المزيد من التكوين في المجال في ارتباط وثيق بالتكوين على حقوق الإنسان وتوسيعه وتعميقه أكثر سواء على مستوى مؤسسات تكوين الأطر الأمنية أو على مستوى المجالس المنتخبة وجمعيات المجتمع المدني ومؤسسات تكوين الصحفيين والإعلاميين، مع التركيز على الدور الذي يمكن أن يلعبه البحث الجامعي، الضعيف لحد الآن، في هذا المجال. كما يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورا خاصا على مستوى التربية على المواطنة وعلى المسؤولية والحقوق واحترام القانون، والمساهمة الفعلية في تعزيز الحكامة الأمنية وخاصة على المستوى المحلي.



ولا شك أن الرهان الأمني ذو أهمية كبيرة في المغرب، الذي يعرف تغيرات اجتماعية بارزة - تعمير متزايد ومكثف، مشاكل اجتماعية متواترة، وخصاص في آليات الوساطة - ويتعرض لضغوط قوية، مثل تدفقات الهجرة، وتهديدات الشبكات الإرهابية والإجرامية. وفي هذا السياق، يبدو من الضروري توفير نماذج أمنية جديدة، يشكل القرب أحد مكوناتها الأساسية، وتسمح بتوفير السلامة والسكينة للمواطنين، ومكافحة الجريمة بفعالية، من خلال تعزيز الثقة بين الأمن والسكان. كما يتطلب هذا النموذج، الذي تشكل الوقاية إحدى ركائزه، بناء حوار فعلي، من خلال الإصغاء بشكل أفضل للمواطن، والمشاركة المباشرة عبر الجمعيات أو الهيئات التمثيلية في هذه السيرة.

ومع ذلك، تظل التحديات كبيرة. فالتغيير لا يتطلب فقط جهودًا متواصلة لتثبيت ثقافة جديدة ومقاربة جديدة، بل يستلزم أيضًا المرافقة لاقتسام وتعميق الدروس والتجارب وتقييم العمل المنجز، لضمان تملك أفضل لهذه الدينامية من قبل مختلف الفاعلين المعنيين، بما في ذلك مكونات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمنتخبين.

ويمكن لهذه السيرة أن تساعد في توطيد الثقة بين الشركاء، ورصد التحديات والأولويات، وفهم دور كل منهم بشكل أفضل ضمن مخططات العمل والاستراتيجيات، وبالتالي العمل على ضمان أفضل لسلامة وأمن وحقوق المواطنين.

مركز جنيف
لحوكمة قطاع الأمن - جنيف
www.dcaf.ch

مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية
صندوق البريد : 327 البريد المركزي - الرباط - المغرب
الهاتف/الفاكس : 05 37 70 95 71 (00212)
contact@cedhd.org / www.cedhd.org
f cedhd